وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

منى بوالطواطو

نادية ماضي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ وليد بولغب	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ كبيش محمود	دكتور	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ عبد الكريم بودخدخ	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

منى بوالطواطو

نادية ماضي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ وليد بولغب	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ كبيش محمود	دكتور	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ عبد الكريم بودخدخ	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بـــــســـم الله الرحـمان الرحـيم

شـــكر وتـــقدير

قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهذى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

والشكر موصول إلى **الوالدين الكريمين** وإلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور **محمود كبيش** الذي رافقنا طيلة هذا العمل وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة فمنا له جزيل الشكر والتقدير والاحترام

كما نتقدم بشكرنا الخالص إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل خاصة الأستاذة **أماني** التي قدمت لنا المساعدة وكل المعلومات التي نحتاجها

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

وشـــــــــكرا

إهـــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ***أبي*** *الغالي الذي كان الدعم والسند لي وإلى نبع العطف والحنان التي لا مثيل لها في الوجود* ***أمي*** *الحبيبة.*

إلى اخوتي الأعزاء اللذين قضيت معهم أجمل الأوقات " ***حكيمة، رقية، فاطمة، لامية، ندير، هشام*** *"إلى حمزة الذي كان الدعم والسند لي*

إلى جميع ***أصدقائي*** *اللذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي وخارجه إلى كل الزملاء والأصدقاء اللذين حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي*

منـــــى

إهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

" ***واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا***" سورة الإسراء الآية24

إلى ***الوالدين الكريمين*** *حفظهما الله وأطال عمرهما*

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم أساتذتي الأفاضل

كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي

نـــــاديـــة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	I
كلمة الشكر	II
الإهداء	III
قائمة الاختصارات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتقارير المالية(IAS/IFRS)	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم حول معايير المحاسبة الدولية	8
المطلب الأول: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية	8
المطلب الثاني: مفهوم معايير المحاسبة الدولية	9
المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في وضع المعايير الدولية للتقارير المالية	11
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي(SCF)	13
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	13
المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي المالي واهدافه	18
المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS)	19
المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر بعد تبني المعايير المحاسبية	22
المطلب الأول: مفهم القياس المحاسبي ومعاييره	22
المطلب الثاني: مفهوم الافصاح المحاسبي وأنواعه	24
المطلب الثالث: الافصاح والقياس المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية	26
خلاصة الفصل	28

الفصل الثاني: المعايير المتعلقة بالإفصاح على القيمة العادلة	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: عموميات حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية	**31**
المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والخصائص النوعية لها	**31**
المطلب الثاني: مزايا تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها	**34**
المطلب الثالث: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	**36**
المبحث الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	**38**
المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي	**38**
المطلب الثاني: الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	**38**
المطلب الثالث: عوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	**40**
المبحث الثالث: المعيار المحاسبي رقم IFRS13وإمكانية تطبيقه في الجزائر	**42**
المطلب الأول: مفهوم المعيار المحاسبي رقمIFRS13	**42**
المطلب الثاني: مجال تطبيق المعيار المحاسبيIFRS13	**43**
المطلب الثالث: كيفية قياس القيمة العادلة ومستوياتها	**43**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	**49**
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل	**49**
المطلب الثاني: مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**50**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل	**52**
المبحث الثاني: سوق الأسهم في الجزائر	**54**

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر والهيئات المنظمة لها	**54**
المطلب الثاني: الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر	**57**
المطلب الثالث: المؤسسات الفعالة في بورصة الجزائر	**59**
المبحث الثالث: طرق تقييم الأسهم	**63**
المطلب الأول: تقييم الأسهم بواسطة الأرباح الموزعة	**63**
المطلب الثاني: تقييم الأسهم بواسطة التدفقات النقدية	**68**
المطلب الثالث: نموذج التقييم المحاسبي	**68**
خلاصة الفصل	**71**
خاتمة عامة	**73**
قائمة المراجع	**77**
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) مع معايير التقارير الدولية (IAS/IFRS)	19
02	العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	36
03	كيفية حساب قيمة السهم	64
04	الأرباح الموزعة وأرباح الأسهم لمجمع صيدال	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي SCF	14
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل	53

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

IFRS	International Financial Reporting Standards
IAS	International Accounting Standards
PCN	Plan Comptable National
SCF	System Comptable Financier
IASC	International Accounting Standards Commette
IASB	International Accounting Standards Board
IFAC	International Federation of Accounting Commettes

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد شهد الفكر المحاسبي خلال القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تسارعا كبيرا فيما تعلق بأساليب القياس والافصاح خاصة من خلال استخدام اسلوب القيمة العادلة، فهي نتيجة حتمية لعجز اسلوب التكلفة التاريخية في مواجهة التغيرات الاقتصادية الحديثة، خاصة مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة فكرة العولمة على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الاتجاه عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة كأسلوب للقياس والافصاح، واعتبره أكثر مصداقية وموثوقية، فهو يعكس جوهر الواقع الاقتصادي من خلال العديد من المعايير إلا أن وقوع أزمة مالية عالمية سنة 2007 أذى إلى توجيه انتقادات كثيرة لأسلوب القيمة العادلة باعتباره من بين مسببات الازمة المالية العالمية الأمر الذي استدعى تدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية للدفاع عن هذا الأسلوب باعتبار أن الخلل ليس في أسلوب القيمة العادلة ولكن في سوء استخدامه.

وبالموازاة مع تبني مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية للمعيار المحاسبي المالي اتجه المجلس إلى تطبيق نفس الخطوة من خلال تبنى واستحداث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 "القيمة العادلة" كتأكيد لهذا الأسلوب لعمليات القياس والافصاح.

تعتبر الجزائر من خلال الاصلاح المحاسبي التي شرعت فيه السلطات المعنية وذلك من خلال الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي من الدول الحديثة التي دخلت حيز الممارسة المحاسبية الدولية، وتبنيها لمفهوم القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح، ولقد لاقى الممارسون من محاسبين ومراجعين العديد من الصعوبات والعوائق في التطبيق الجيد للقيمة العادلة كما أن المفاهيم قد اختلفت كثيرا عما هو موجود حاليا.

1- طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية في الطرح التالي:

ما مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة في الجزائر؟

2- التساؤلات الفرعية:

- هل يوجد تجانس بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية حول مفهوم القيمة العادلة؟
- هل يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز الخصائص النوعية الاساسية والثانوية للمعلومة المحاسبية؟
- هل البيئة المحاسبية الجزائرية مهيئة لتطبيق القيمة العادلة كأساس بديل للقياس والافصاح؟

3- الفرضيات:

- عدم وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة ونصيب السهم من الأرباح
- يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومة المحاسبية.
- تواجه القيمة العادلة العديد من التحديات والعوائق في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية في الوقت الحالي.

4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تشكل محاولة أخرى لمعالجة موضوع حديث، فالقيمة العادلة هي أحد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن قيم الأصول المختلفة، وهذا المفهوم لايزال يحتاج إلى توضيح خاصة عند تطبيقه في بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسة مختلفة، كما تأتي أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في التعرف على قدرة البيئة المحاسبية الجزائرية في استيعاب مفهوم القيمة العادلة ومدى

تطبيق هذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وتتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تبنى النظام المحاسبي الجزائري لمحاسبة القيمة العادلة كنموذج بديل للتقييم المحاسبي للعديد من الأصناف المحاسبية.
- التوجه العالمي لاستخدام محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها في عملية القياس والافصاح، الذي تجلي في الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مجلس المحاسبة المالية الأمريكي وآخرها معيار الابلاغ المالي رقم IFRS13 " قياسات القيمة العادلة ".
- الأثر الناتج عن استخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

5- أهداف الدراسة:

- التطرق الي متطلبات القياس والافصاح بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير.
- تسليط الضوء على طبيعة ومفهوم القيمة العادلة والخصائص النوعية التي من الممكن أن تضيفها للمعلومة المحاسبية.
- التعرف على التحديات والصعوبات التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية خاصة في الظل التوجه نحو الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية مدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي.

6- **منهج الدراسة:** للإجابة على الاشكالية الرئيسية، وكذا اختبار الفرضيات الموضوعة تم الاعتماد:

- في الجانب النظري لكل من الفصل الاول والثاني على المنهج الوصفي لتبيان مختلف مفاهيم ومصطلحات الدراسة.
- أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة وتم استخدام المقابلة الشخصية والوثائق كأدوات لجمع المعلومات اللازمة.

7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، ويمكن ذكر أهم الاسباب كما يلي:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا؛
- قلة الدراسات في هذا الموضوع؛
- رغبة الطالبتين في إثراء رصيدهما المعرفي وكذلك إفادة كل من له اهتمام بهذا النوع من المواضيع؛

8 – إطار الدراسة:

- **حدود موضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بسوق الأسهم في الجزائر كما تناولنا أهم نماذج تقييم هذه الأسهم.
- **حدود مكانية:** امتدت الدراسة الميدانية الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال – جيجل
- **حدود زمنية:** امتدت حدود الفترة الزمنية من تاريخ 1 مارس 6 جوان 2022، وقد شملت هذه الفرية الدراسة النظرية والتطبيقية، حيث قمنا في هذه الأخيرة بإجراء مقابلات مع رؤساء المصالح في البنك محل الدراسة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة التي تفيدنا في الدراسة.

9 –الدراسات السابقة:

نستعرض بعضا من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث:

دراسة محمد العربي قزون، دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي

هدفت هذه الدراسة من جهة، إلى البحث في فعالية القياس المحاسبي باستخدام نموذج القيمة العادلة في سياق تحليلي لما ورد في الأدبيات المحاسبية بغية تحديد مفهومها وموقعها في النظرية المحاسبية وبيان مختلف الاتجاهات الفكرية بشأنها، ومن جهة أخرى إلى معرفة جدوى تطبيقها في البيئة الجزائرية، ومدى جاهزيتها لذلك من خلال استقصاء آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بالشأن المحاسبي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تتمتع بإجماع نظري نظرا لما تقدمه من وقوف حقيقي على ثروة المؤسسة وأدائها والحفاظ على رأس المال، وذلك نتيجة اعتمادها السوق كمرجع أساسي للقياس كما خلصت الدراسة إلى أن البيئة الجزائرية ليست ملائمة للقياس وفق القيمة العادلة في الوقت الحالي، نظرا لحداثة تطبيق

المفهوم وعدم جاهزية شروط تطبيقها أبرزها وأهمها عدم وجود أسواق نشطة، بالإضافة لعدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة، عند استعمال النماذج الداخلية.

دراسة محمد زرقون وفارس بن يدير (2016): واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وللوصول لأهداف ونتائج الدراسة وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح، بالإضافة إلى أن لتبني النظام المحاسبي المالي(SCF) القيمة العادلة أثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات، وتوصلت ايضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

دراسة بلعزيز سارة: دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13في البيئة الجزائرية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية، من خلال تناول القيمة العادلة من منظور بعض المعايير المحاسبية الدولية، واعتماد معيار الإبلاغ المالي IFRS13 " قياسات القيمة العادلة " وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية باعتبار النظام المحاسبي المالي قد تضمنها من خلال القواعد الخاصة بالتقييم.

حيت كانت من أهم نتائج الدراسة أن القيمة العادلة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحاسبية، وإن البيئة الجزائرية المعتمدة على التكلفة التاريخية لا تسمح حاليا بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور خمس سنوات من تبنيها وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

10-صعوبات الدراسة:

- عدم توفر مراجع تحمل المتغيرين معا.
- عدم وجود صفة إلزامية لاستخدام القيمة العادلة ولا حتى شروحات تتعلق بهذه الأخيرة في الجزائر.
- موضوع محاسبة القيمة العادلة يضم عدد كبير من المفاهيم المختلفة والمعقدة في كثير من الأحيان.

11-هيكل البحث:

تم إنجاز هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول، اثنين منها متعلقان بالجوانب النظرية لموضوع الدراسة، والفصل الثالث متعلق بالجانب التطبيقي لموضوع الدراسة.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمعايير الدولية للتقارير المالية حيث ضم هذا الفصل ثلاث مباحث كان الأول عن مفاهيم حول معايير المحاسبة الدولية والثاني عن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وتناولنا في المبحث الثالث القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر بعد تبني المعايير المحاسبية، أما في الفصل الثاني فقد كان عن المعايير المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة فكان مبحثه الأول عموميات حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى المعيار المحاسبي رقم 13 وإمكانية تطبيه في الجزائر، وقد كان الفصل الثالث تطبيقيا قدمنا فيه المؤسسة محل الدراسة في مبحثه الأول وتناولنا في المبحث الثاني سوق الأسهم في الجزائر أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه الى نماذج تقييم الأسهم.

الفصل الاول: الإطار النظري للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS/IAS)

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم حول معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي(SCF)

المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر بعد تبني المعايير المحاسبية

الخلاصة

تمهيد

شهد العالم تطورا اقتصاديا في القرن الماضي تجسد في انفتاح الاسواق العالمية وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي مما ادى الى اتساع الفجوة الموجودة بين الانظمة المحاسبية الدولية، بالإضافة الى ظهور بعض المشاكل والقضايا المحاسبية الجديدة، هذا الوضع صعب على المستثمرين قراءة وفهم ومقارنة القوائم المالية، ونتيجة اختلاف هذه الانظمة ظهرت فكرة المعايير المحاسبية الدولية من خلال القيام بمجموعة من المؤتمرات الدولية وكذا جهود العديد من المنظمات و الهيئات المهنية المحاسبية الدولية بهدف استعمال لغة محاسبية موحدة تتجاوز الاختلافات في تطبيق قواعد واسس القياس ولإفصاح المحاسبي.

ومع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق كان إلزاميا عليها تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند اعداد وفحص القوائم المالية وهذا حتى يتماشى مع متطلبات عولمة اسواق راس المال خاصة، وان المخطط الوطني المحاسبي)) NationalplanComptableأصبح لا يتماشى مع تطور المؤسسات الجزائرية والظروف الدولية، الامر الذي استدعى النظر في هذا الخطط من خلال ايجاد نظام محاسبي له اسس ومبادئ مشابهة لمعايير المحاسبة الدولية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standars)ومعايير التقارير المالية الدولية(International Financial ReportingStandards)، النظام المحاسبي المالي (System Comptable financier)والقياس والافصاح المحاسبي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول المعايير الدولية للتقارير المالية

تلقى معايير المحاسبة الدولية (IAS) والتي اضيفت لها حاليا معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) قبولا عالميا، واحرزت عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف واستخدام اكبر للمعايير لإعداد التقارير المالية لهذا تسعى العديد من المؤسسات الى تطبيق هذه المعايير نظرا لأهميتها ومزاياها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية، وكذا الهيئات المشرفة على وضعها.

المطلب الأول: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: نشأة معايير المحاسبة الدولية

نظرا للتطور ونمو التجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، ونظرا لأهمية المحاسبة الدولية وضرورة تطبيقها في الشركات متعددة الجنسيات وظهور مشاكل محاسبية على المستوى الدولي.

وعليه بدأ المهتمون بمجلس المحاسبة في التفكير في التوحيد المحاسبي وإيجاد معايير محاسبية دولية يكون متفق عليها ويتم التنسيق بينها حتى تطبيقها على كل الشركات، وعموما فإن فكرة تواجد توافق في المعايير المحاسبية الدولية ترجع إلى سنة 1904 ومند ذلك تم عقد اجتماعات ومؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر، من أجل التقليل من الاختلافات بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات وتضييق دائرة الفوارق.

الفرع الثاني: تطور معايير المحاسبة الدولية

بدأت محاولات التنسيق بين ممارسات المحاسبية المختلفة مند القرن الماضي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الاول في 1904 في سانت لويس بميسوري في الولايات المتحدة، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين، وقد بلغ عدد ا المسجلين في المؤتمر 83 عضو وقد دار الحديث في هدا حول امكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول وكانت أمستردام مقر الانعقاد المؤتمر الثاني الذي عقد في1926، وقد حضره مندوبين من كل دول اوروبا تقريبا بالإضافة الى الولايات المتحدة وكندا وامريكا اللاتينية، اما المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث فقد عقد في نيويورك سنة 1929[1].

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**. الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص33.

وانعقد المؤتمر الرابع في لندن عام 1933 وقد شارك فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا بالإضافة الى حضور 79 زائرا من الخارج، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت المؤتمر 22 دولة منها استراليا نيوزلندا وبعض الدول الافريقية.

وفي عام 1992 عقد مؤتمر في الولايات المتحدة والذي كان موضوعه دور المحاسبين في اقتصاد شامل وبمشاركة دول عربية من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين[1].

المطلب الثاني: مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS)

الفرع الأول: تعريف المعايير الدولية للتقارير المالية

تعددت واختلفت تعاريف المحاسبة الدولية لما لها من مجالات واسعة ومتعددة، ويمكن التأكيد على هذا من خلال النظر الى فروع المحاسبة المختلفة مثل المحاسبة المالية والادارية، حيث نجد ان هناك ابعاد للمحاسبة الدولية في كل فرع من فروعها، وللمعايير المحاسبية الدولية عدة تعاريف ندكر اهمها:

معايير المحاسبة: هي بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية او مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية او نوع من العمليات او الاحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الاعمال ويحدد اسلوب القياس او العرض[2].

هي مرجع محاسبي دولي يتم اعداد واصدار معاييره من قبل هيئة اصدار المعايير لدى مؤسسة معايير للإبلاغ المالي الدولية، وهي مجلس معايير المحاسبة الدولية ويتم استخدامها بشكل اساسي من قبل الشركات المدرجة في البورصة والمؤسسات المالية[3].

الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية

وتتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص ندكر منها ما يلي:

الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: فالمعايير يجب ان تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من اهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

---

[1] محمد سيد، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية**. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد9، سبتمبر 2013، ص 210.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، الدار الجامعية، الجزء الأول،2004، ص03.

[3] عبد الحميد ماحي، **المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق**. مجلة أكاديمية دولية، محكمة سداسية مختصة في الادارة والتسويق، جامعة نور البشير، البيض، الجزائر، العدد الأول، جانفي، 2020، ص79.

الملائمة: باعتبار ان المعايير تعد من اهم ادوات التطبيق العلمي، لذي يجب مراعات كافة الظروف البيئة المحيطة عند اعدادها بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العلمي وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر والتطبيق[1].

المرونة: بسبب عدم ملائمة ظروف البيئة المالية وتغييرها من وقت لأخر ومن مكان الى اخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب ان تكون مرنة بحيث ان عملية اعدادها تكون مستمرة وقابلة للتجديد والاضافة.

الواقعية: يجب ان تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع ظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الاعراف المحاسبية السائدة.

المفهومية: يجب ان تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند اعدادها[2].

الحيادية: يجب ان لا يتم التحيز اتجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

فضلا عن الخصائص المذكورة سابقا يمكن اضافة الخصائص التالية: غير اجبارية لأنها ليست لها صفة القانون او التنظيم كما ان قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الدي يميز الممارسة الوطنية والمواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة[3].

الفرع الثالث: أهمية المعايير الدولية للتقارير المالية

حظي موضوع معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق بينهم على اهميتها وضرورة وجودها وفي هدا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تأكد على اهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

– تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسات المحاسبية، اذ يؤدي غياب هذه الاخيرة الى اللجوء للاجتهاد الشخصي، وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية

[1] حسين عمر محمد، سعد الساكني، نفس المرجع السابق، ص 35.

[2] وردة بلعيد، أثر **تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والافصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2020، ص98.

[3] جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**. مداخلة في الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6 /7 ماي 2012 ص14.

المستخدمة، وقد جاءت هذه المعايير لكي تتلاءم مع الظروف المحاسبية في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية[1].

– تحديد وقياس الاحداث المالية للمنشاة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول الى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للأحداث المالية.

– تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ ان المعيار يحدد الطرق التي قد يشار اليها في تنوع المعيار.

– عملية اتخاد القرار وبهذا فان المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية من اتخاد قرار مناسب.

– زيادة فعالية تشغيل الاسواق المالية.

سهولة اجراء عملية المقارنة مما يؤدي الى اختيار أفضل البدائل وهذا من شأنه ان يترك تدفق الأموال تتجه نحوي المشاركات الفعلية فتزداد الرفاهية الاجتماعية[2].

المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في وضع المعايير الدولية للتقارير المالية

ان اختلاف اقتصاديات الدول ادى الى طرح مشكلة في الممارسات المحاسبية من دولة الى اخرى وهذا ما استدعى بدل جهود لتقليص هذا التباين، وقد تجلت هذه الجهود في تأسيس منضمات مهنية اقليمية ودولية.

اولا: لجنة معايير المحاسبة الدولية(International accounting standards commette)

تعود نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) الى المؤتمر العاشر الذي عقد في سبتمبر 1973 بأستراليا، في هذا المؤتمر اقترح لورد بنسون الذي كان قد طلب منه انشاء هيئة دولية تكون مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية، وبعد عقد اجتماعات اخرى بين الرؤساء ومعهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول في تشكيل هيئة محاسبية دولية[3].

مند عام 1983 شملت عضوية اللجنة كل من المنظمات المهنية المحاسبية الاعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وابتداء من 1996 صارت اللجنة تضم 116منظمة من 85 دولة وابتداء من عام 1999 اصبحت

[1] مليكة داشير، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيتات**. مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، البليدة، الجزائر،02، 2016، ص 49.

[2] فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة**. الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص70.

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير، المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية** الجزء الرابع، بدون طبعة، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص4.

اللجنة تضم 142 عضو من 103 بلد وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات او الدول التي لم تنظم الى عضوية اللجنة بعد وقد حددت اهدافها فيما يلي[1]:

– صياغة ونشر معايير المحاسبة دات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها في جميع انحاء العالم.

– العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والاجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

– تشجيع قبول ومراعاة المعايير على الصعيد الدولي.

– تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.

ثانيا: مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards board)

وقد تم إعادة هيكلة هذه اللجنة ونظامها الأساسي سنة 2000 م وحل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بدأ من أفريل 2001 وقد أصبح مسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية، وقد تبنى المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن اللجنة، وفي وقت لاحق أدخل تعديلات على معظمها وألغى بعض منها[2].

ولمجلس معايير المحاسبة الدولية عدة اهداف تتمثل فيما يلي[3]:

–تطوير مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية الدولية دات جودة عالية ومفهومة وفعالة، من اجل اعداد القوائم المالية عالية الجودة وقابلة للمقارنة لمساعدة المستخدمين في الاسواق المالية العالمية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

– تشجيع وتعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

– الأخذ في الاعتبار مختلف احتياجات المؤسسات الاقتصادية.

[1] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نفس المرجع السابق، ص 36.

[2] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **الشركات المساهمة في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية**. بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 77.

[3] طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص 10.

ثالثا: الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federaton of Accounting Committee)

لقد سبق وجود الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) العديد من المنظمات الدولية التي لعبت دورا أساسيا في وجود هذا الاتحاد بداية من عام 1904 ثم جاء المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سيدني 1972، ويهدف هذا الاتحاد إلى تطوير معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني والقيام بدراسات وبحوث في هذا المجال، كما تخصص بتقرير وتطوير أساليب الرقابة الإدارية والمالية والقيام بالأبحاث المتعلقة بالنواحي المالية والرقابية[1]، ومن أهم الأهداف التي كلفت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين بتحقيقها[2]:

- اقتراح وتطوير المعايير وأدلة المراجعة الدورية.
- تقييم وتطوير أساليب المحاسبة الدورية.
- تشجيع وتقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية.

رابعا: لجنة ممارسة المراجعة الدولية (International Auditing Practice Committee)

هذه اللجنة اعطيت لها صلاحيات لإصدار معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد على ان تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير او السياسات المحاسبية وتعزيزها، ويتم تعزيز اعضاء اللجنة من قبل منظمات اعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد،وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة الممارسات ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة[3].

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF)

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار ان هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني.

المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي لمالي

الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي المالي SCF

تنص المادة الثالثة (03) من القانون رقم 11 -07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي ان: "المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح

---

[1] وليد ترداين، **تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية.** بدون طبعة، 2018 ص 11.

[2] نفس المرجع السابق، ص 12.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص 42.

بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1].

النظام المحاسبي المالي هو شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمنشاة[2].

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة القواعد والاجراءات التي تقوم بتنظيم المعلومات المالية بالشكل الذي يساهم في ترتيبها تبويبها تصنيفها، وتسجيلها وعرض الكشوف فهو نظام مبني على المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية، كما تعكس الجداول المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية[3].

يهدف القانون رقم 11 -07 الى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية، وكذا تحديد شروط وكيفيات تطبيقه ويشمل على المكونات الموضحة في الشكل المدرج فيما يلي:

الشكل رقم01: مكونات النظام المحاسبي المالي SCF

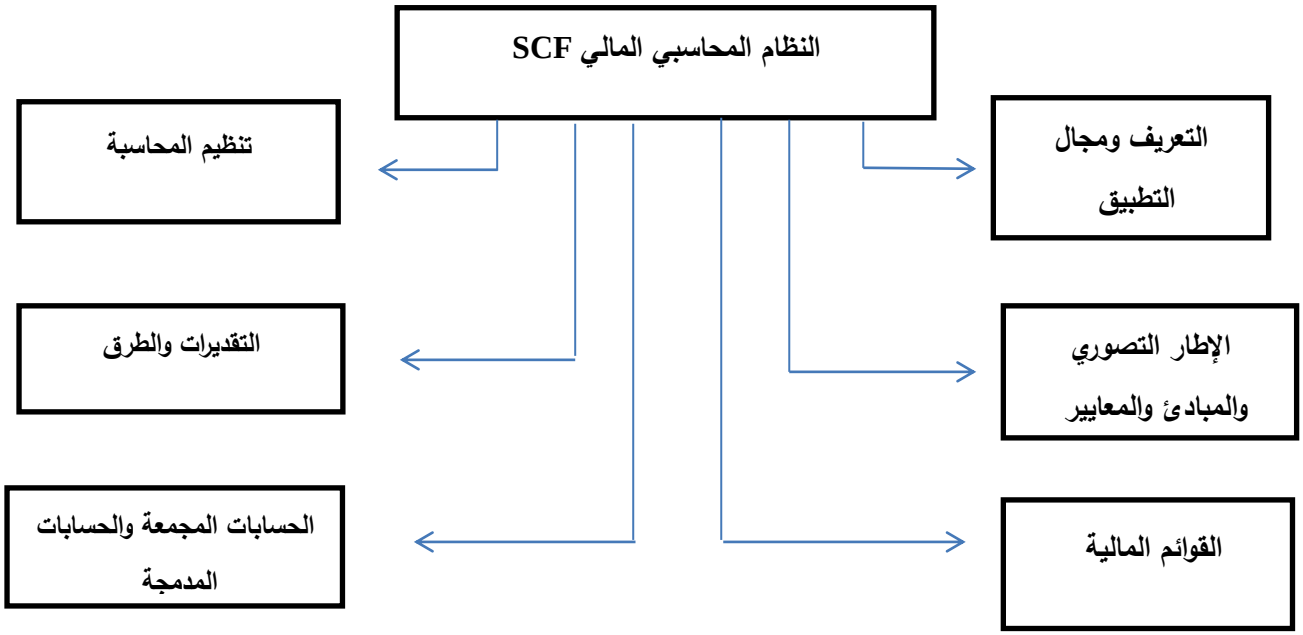

المصدر: مسعودي دواسي، ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشهيد حامة لخضر بالوادي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص5.

[1] **الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد الرابع والعشرون، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون رقم 11/07، والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، ص 31.

[2] أحمد محمد محمد الجلف، **المنهج المحاسبي لعمليات المراجعة في المصارف الاسلامية**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 129.

[3] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**،الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص54.

الفرع الثاني: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد جاء في المواد 2،4،5،6، من القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ان مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

قانوني وتنظيمي بمسك المحاسبة المالية، مع مراعاة الاحكام الخاصة بها.

المادة 04: من القانون نفسه تنص على ان تلزم الكيانات الاتية بمسك المحاسبة المالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الاشخاص الطبعيين والمعنويين المنتجون للسلع او الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

المادة (05): من القانون نفسه فدكرت انه يمكن للكيانات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم اعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، ان تمسك محاسبة مالية مبسطة وتحدد شروط وكيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[1].

الفرع الثالث: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي

نظرا لظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها وهذا ينطبق ايضا على محاسبة في الجزائر وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم اعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، بالتالي صار من الضروري توفير اسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة مما دفع بالسلطات الجزائرية الى اصدار قانون النظام المحاسبي المالي والذي شرع العمل به في سنة 2010 ومن دوافع تبني النظام المحاسبي المالي ما يلي[2].

أولا: من أجل إطار محاسبي تصويري يستجيب لمتطلبات السوق

ان المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمت الاحداث الاقتصادية في شكل عددي وبصفة دورية بعد تحليل الحسابات وتبويبها وتجميعها في شكل جداول شاملة

[1] عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**. رسالة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص115.

[2] راضية قطيني، الزهراء سلاوي، **دور تبني النظام المحاسبي المالي في فعالية المنظومة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب**. بسكرة، مدكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص05.

ليتم استغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة اخرى، لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، بحيث يهتم المستثمرون بشراء الاسهم والمقرضون بإقراض الاموال، وبالتالي وجود امكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة، لذلك ينبغي ان تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل او باخر للمعايير المحاسبية الدولية[1].

ثانيا: من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية

ان المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط ولتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والانتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، اما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها الى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأسمال المؤسسات العمومية امام الخواص وتحرير الاسعار وانشاء بورصة الجزائر، يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات متعددة الجنسيات[2].

الفرع الرابع: اهمية وخصائص النظام المحاسبي المالي

1 أهمية النظام المحاسبي المالي:

يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، كما يوضح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم.

يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح كما يشجع على الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الاجانب[3]، كما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة، اذ ان هذا النظام

[1] غنية بن حركو، **النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**. دراسة مقارنة مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري، الجزائر، العدد الرابع، المجلد الأول، 2017، ص 107.

[2] نفس المرجع السابق، ص 177.

[3] أحسن عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 06، 07 ماي 2012، ص08.

يعتمد على القيمة العادلة كأساس لتقييم اصول المؤسسة بالإضافة الى التكلفة التاريخية مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية تعكس الواقع الاقتصادي[1].

2 خصائص النظام المحاسبي المالي

يمكن النظام المحاسبي المالي من اجراء مقارنة افضل حول الوضعية المالية والاداء المالي عبر الزمن لنفس المؤسسة وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، وسهولة قراءة وفهم القوائم المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها، كما تساعد المؤسسات التي تبحث عن موارد مالية جديدة وخاصة المؤسسات التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الجزائر وذلك بتقديمها المعلومات المطلوبة وامتثالها الى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الاسواق المالية، كما يحتوي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق التقييم واعداد القوائم، وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الادارية، كما ان هذا النظام يوفر معلومات مالية واضحة ومتوافقة وقابلة للمقارنة لمتخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم او المستقبليين، فان هذا النظام يحتوي على: الإطار التصوري وهو نفسه الاطار التصوري ل(IAS/IFRS) الذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الاتفاقيات المحاسبية، الخواص النوعية للمعلومة المالية، المبادئ المالية المحاسبية[2].

[1] محمد أمين عسول، حياة عوايجية، وآخرون، **أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية.** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 493 -494.

[2] عاشور كتوش، مرجع سبق دكره، ص 291.

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي المالي (SCF) وأهدافه

الفرع الأول: المبادئ المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1 استمرارية النشاط: يجرى اعداد القوائم المالية بالافتراض ان المنشاة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لذي المنشاة النية او الحاجة للتصفية او لتقليص حجم عملياتها بشكل عام، ولكن ان وجدت هذه النية او الحاجة فان القوائم المالية يجب ان تتعدد الى اساس مختلف، في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك[1].

2 الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة، حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 12/31 كما يمكن للمنشاة ان تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31[2].

3 محاسبة التعهد (الالتزام): يتم تسجيل مختلف العمليات المحاسبية وغيرها من الاحداث على اساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه العمليات او الاحداث، وليس عند حدوث تدفق نقدي لها، وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها، وبموجب هذا المبدأ يتم الاعتراف بالحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع والخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي[3].

4 قابلية الفهم: وفق هذا المبدأ فانه يجب ان تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على جملة من الخصائص النوعية (الملائمة، الدقة، الوضوح)[4].

5 المصداقية: تكون المعلومة ذات نوعية ادا كانت خالية من الاخطاء ومن الافكار المسبقة، ولا تعرض القوائم المالية إلا المعلومات التي يراها المسير صحيحة[5].

6 التكلفة التاريخية: يتم تسجيل الاستثمارات والمخزونات وفق مبدا التكلفة التاريخية باعتبارها الاساس السليم للتسجيل المحاسبي، أي يتم تسجيل هذه العناصر بالتكلفة عند تاريخ حيازتها دون الأخذ في الحساب آثار

---

[1] عمار بن عيشة، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد1، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 87.

[2] نفس المرجع السابق، ص 88.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، **المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، العدد28/27، ماي 2008 المادة 06.

[4] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**. دار النشر جيطلي برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص 7.

[5] عبد الرحمان عطية، نفس المرجع السابق، ص 8.

تغيرات السعر او تطور القدرة الشرائية للعملة، ووفقا لهذا المبدأ فإن العمليات الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف بها المحاسبون والتي تخضع للقيد المحاسبي[1].

7الدلالة: المعلومة لها دلالة إذا كانت تؤثر في اتخاد القرارات الاقتصادية بمساعدة أخذ القرار في تقييم الاحداث الماضية الحالية والمستقبلية، كما ان دلالة المعلومة لها علاقة مع طبيعتها واهميتها النسبية ويجب ان تفصح **الم**

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

ومن أهداف النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يلي: ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الانظمة المالية المحاسبية الاخرى، كما يهدف الى جدب المستثمر الاجنبي للجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية، وكذلك الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد وتسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية التجارية والدولية[2].

بالإضافة الى انه يهدف الى تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الصادقة وايجاد حلول مناسبة للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني. كما يهدف الى اعطاء الصورة الصادقة للوضعية المالية واداء المؤسسة، ونشر معلومات وافية وصحيحة تتمتع بشفافية أكبر لتساعد على فهم المعلومات لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين[3].

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS)

ان الهدف من اجراء هذه المقارنة يتمثل في تحديد نقاط التوافق بين النظام المحاسبي في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية ونميز نقاط الاختلاف بينهما:

الفرع الاول: من حيث الإطار المفاهيمي

القوائم المالية عن كل المعلومات الهامة والتي من شأنها ان تؤثر على قرارات مستخدمي هذه القوائم[4].

1 التعاريف والمصطلحات: يتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية الى حد بعيد من حيث المصطلحات والتعاريف.

---

[1] محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2018، ص261.

[2] فضيلة طحاح، عمر قمان، **دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص572.

[3] حمزة بن خليفة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص11.

[4] عمار بن عيشي، مرجع سبق دكره، ص 89.

2 مجال التطبيق: يطبق النظام المحاسبي في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني وذلك بصفة اجبارية بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية في الشركات المدرجة في البورصة وبصفة اجبارية، اما الشركات الاخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الالزامية لمعايير المحاسبة الدولي[1].

3 المبادئ والفروض المحاسبية: تتوافق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة من طرف النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ مبدأ الاستمرارية: في النظام المحاسبي المالي وحسب المادة 17 من المرسوم 156/08 تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، إذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فإن الشكوك تكون مبررة والأساس المسند عليه في ضبطها في الملحق، أما في المعايير المحاسبية يتم إعداد التقارير المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة وسوف تستمر في نشاطها في المستقبل المنظور وليس لها نية ولا حاجة لتصفية عملياتها أو تقليص نطاقها بشكل كبير، وفي حال وجود هذه النية أو الحاجة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد التقارير المالية من قبل المؤسسة وسبب عدم اعتبار المؤسسة مستمرة [2].

ب مبدأ الالتزام: في النظام المحاسبي المالي تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية، فهذه المعالجة المحاسبية تتطابق مع المعايير المحاسبية[3].

4 الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: لقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية التي يجب ان تتوفر في المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، وهي تتطابق مع الخصائص النوعية المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية من حيث المضمون وتختلف من حيث الترتيب فالنظام الحاسبي المالي قسمها إلى أربع خصائص في حين المعايير المحاسبية الدولية قسمتها إلى خصائص نوعية وأخرى ثانوية[4].

الفرع الثاني: من حيث قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

سنقوم بإجراء مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي من خلال بنود القوائم المالية وهي موضحة في الجدول:

---

[1] محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2] شوقي طارق، **محاسبية التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 46.

[3] طارق شوقي، نفس المرجع السابق، ص 46.

[4] سليمة بولجمر، خديجة بوشبطول، **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي**. مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2014، ص 65.

الجدول رقم 1: مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) مع معايير المحاسبة الدولية (IFRS)

	معايير المحاسبة الدولية (IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
تقييم عناصر القوائم المالية	طريقة التقييم المحاسبي تشمل التكلفة التاريخية، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، والقيمة العادلة	طريقة التقييم ترتكز على مبدا التكلفة ويمكن اعادة تقييم بعض العناصر استنادا الى القيمة العادلة، قيمة الانجاز، قيمة المنفعة.
التثبيتات العينية والمعنوية	تدرج بتكلفتها الدفترية المنسوبة اليها ثم تقيم لاحقا وهذا ما نص عليه المعيارين IAS(38/16)	لم يتطرق الى تفصيل حالات اقتناء الاصل التي دكرت في المعايير من شراء او تبادل أصل بأصل مشابه
التنازل عن استثمارات	يتوقف حساب الاهتلاك بمجرد عرض الاستثمار للتنازل.	يتم حساب الاهتلاك الى غاية تاريخ التنازل الفعلي.
المخزونات	يقيم المخزون بالتكلفة المتوسطة المرجحة او الوارد اولا الصادر اولا (Fifo)	يفضل النظام تقييم المخزون حسب طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة ويفرض الجرد الدائم للمخزونات.
مؤونات المخاطر والاعباء	توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات غير مقبول وفقا للمعيار (IAS 37)	يسمح بتوزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات حتى لا يؤثر على نتيجة الدورة، وينبغي مراجعتها عند نهاية كل دورة محاسبية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على لصنوني حفيظة، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 155.

من خلال الجدول نلاحظ ان النظام المحاسبي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي متطابق نسبيا وبشكل كبير مع ماجاء في نص المعيا IAS1.

المبحث الثالث: القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر بعد تبني المعايير

تعتبر وظيفتي القياس والافصاح من اهم الوظائف المحاسبية، حيث تعتمد وظيفة الافصاح على وظيفة القياس وتخضع هذه الاخيرة لقيود تنعكس على نتائج القياس وعلى المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي يعني بتحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشتملها القوائم المالية حيث اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير القياس والافصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لابد من توفرها.

المطلب الاول: مفهوم القياس المحاسبي ومعاييره

الفرع الاول: مفهوم القياس المحاسبي

أولا: تعريف القياس المحاسبي

عرف القياس المحاسبي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ضمن إطار اعداد وعرض القوائم المالية المعتمد عليها: "بانه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل"[1].

وعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما ورد في اطاره التصوري بأنه: " عملية تحديد القيم النقدية التي يتم الاعتراف والافصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحسابات النتائج بالاعتماد على طرق قياس محددة "[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للقياس المحاسبي بانه:" قيم الاحداث الاقتصادية الناتجة عن اداء نشاط معين والمرتبطة داخل الوحدة المحاسبية، مع بيان التغيرات في تلك الاحداث وآثارها على على قائمتي الدخل والمركز المالي"[3].

ثانيا: أهمية القياس المحاسبي

تزداد اهمية القياس المحاسبي في جميع فروع المحاسب ولا سيما المحاسبة المالية نتيجة اعتماد عمليتي التحقق والتقرير على درجة الكفاءة التي جرت بها عمليات القياس، وكلما كان تنفيد هذه العمليات بدقة وكفاءة ووفقا للأصول والقواعد في المحاسبة كلما أمكن تحديد نطاق برنامج التحقيق وامتد ذلك في عمليات التقرير، اما اذا وجدت مشاكل في القياس فانه غالبا ما تنعكس نتائجها واثرها في عمليتي التحقيق والتقرير، هذا ويهتم

[1] طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**. دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2020، ص 33.

[2] محمد فلاق، المسؤولية **الاجتماعية في منظمات الأعمال**. دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2019، ص 205.

[3] وردة بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المحاسبون الماليون في نظرتهم للقياس بالبحث في الاساس العلمي لتعيين ارقام الوحدات النقدية للتعبير عن المعاملات المالية للمشروع[1].

الفرع الثاني: معايير القياس المحاسبي

ظهرت من خلال الكتابات المحاسبية مجموعة من المعايير التي تحكم استخدام وتطبيق نماذج القياس وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1 معيار الموضوعية: ويقصد بالموضوعية في القياس عدم التحيز او عدم خضوعه لتقديرات شخصية بمعنى اخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة للتعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فان القياس الموضوعي غير شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعي هو اقناع مستخدمي القوائم المالية من انها خالية من أي اعتبارات شخصية[2].

2 القابلية للتحقق منها: يعني بالتحقق في مجال المحاسبة المالية اسناد المعلومات الى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والاجراءات المدونة التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير ان هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق يعني ان تتوفر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها اساسا سليما لأتخاد القرار.

حيث يمكن اتخاد نفس القرار استنادا الى نفس المعلومات رغم امكانية اختلاف الاشخاص القائمين باتخاذه، يعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية، بصرف النظر عن الشخص الفاحص او المستفيد من هذه المعلومات.

القابلية للقياس الكمي: عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط اساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الاحداث المالية، غير ان استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قدرتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض او ارتفاع مما يستدعي تعديل البيانات المالية التي تعتمد على الاسعار التاريخية، استنادا الى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود[3].

---

[1] أسيل عطية عبيد النعيمي، خولة حسين حمدان، **القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية**. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد 02، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص 146.

[2] فضل كمال سالم، **مدى اهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات**. بحث استكمالي للحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 97.

[3] ضيف الله محمد الهادي، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الاول، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ص 203.

المطلب الثاني: مفهوم الافصاح المحاسبي وانواعه

الفرع الاول: 1 تعريف الافصاح المحاسبي

سوف نحاول القاء الضوء على عدة تعاريف والتطرق لأنواع الافصاح من اجل الوصول الى جوهره

ينطلق مفهوم الافصاح من اغراض القوائم المالية التي تتمحور بشكل جوهري حول توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للفئات المستخدمة لهذه القوائم في اتخاد قرارات اقتصادية ومالية ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالشركة التي تعتبر مصدر لهذه البيانات[1].

هو اظهار كل المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني ان تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس او تظليل.

وهو المعلومات التي تنشرها الادارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، وتشمل الافصاح اية معلومات محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح بها الادارة وتتضمنها التقارير المالية[2].

2 اهداف الافصاح المحاسبي[3]:

– وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي.

– تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

– ويتمثل الهدف العام للإفصاح المحاسبي في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشاة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات.

– مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم وعرض القوائم المالية الخاصة بهم بصورة خيالية من التسويق والتضليل.

– سرد كل المعلومات التي يجب ان تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.

---

[1] سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية، دار** المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2010، ص 479.

[2] رنا علي صقور، **دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**. رسالة ماجيستر في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا،2014، ص 52.

[3] فارس بن يدير، هشام شلغام، وآخرون، **واقع الالتزام بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص227.

الفرع الثاني: أنواع الافصاح المحاسبي

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي اشكال مختلفة وقاموا بتصنيفها الى اشكال متعددة تتمثل فيما يلي:

الافصاح الكامل: هناك اجتماع عام في المحاسبة بان الافصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي ان يكون كاملا (يسمى ايضا شاملا) ومناسبا وعادلا، ويتطلب ان تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة الى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الاحداث والحقائق المالية الجوهرية التي اثرة على المنشاة خلال الفترة، أي ان الافصاح الكامل يشير الى مدى شمولية التقارير المالية واهمية تطبيقها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير[1].

الافصاح الكافي: يعتبر من أكثر الانواع شيوعا في الاستخدام، يفترض هذا النوع أدنى مقدار من الافصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة، وان مفهوم الحد الادنى غير محدد بشكل دقيق اذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح، كما انه يخضع للخبرة التي يتمتع بها القارئ[2].

الافصاح التفاضلي: يتم التركيز في القوائم المالية في صورة مختصرة وملخصة على التفاضل ويعتمد مدخل الافصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون افصاح شامل ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا الى معلومة مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي ان مؤيدي الافصاح التفاضلي يفترضون مستثمر اقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة ولكن بصورة عامة فان استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة مازال محل خلاف وهو اجراء غير مقبول عموما[3].

الافصاح العادل: نص المعيار المحاسبي الاول على ان الافصاح العادل يتطلب ما يلي:

– اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الادارة اختيار ها للمنشاة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الادارة تطوير السياسات لضمان توفير البيانات المالية.

– تقديم إفصاحات اضافية عندما تكون متطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات او احداث معينة على المركز المالي والاداء المالي للمنشاة[4].

---

[1] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**. دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2005، ص 217.

[2] جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحكومة الشركات**. مداخلة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012 ص 11.

[3] عبد الرحمان لقاء مالك، إحسان شمران الياسيري، **دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي**. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد14، العدد1، العراق، 2019، ص 112.

[4] عبد المنعم عطى الله الغلول، **دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة**. رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008، ص 25.

ان الافصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المعنية حيث تعرض القوائم المالية بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبيا، المركز المالي ونتائج العمليات، التدفقات النقدية للمنشاة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما[1].

المطلب الثالث: الافصاح والقياس المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS)

تقديرا للدور الحيوي الذي تقدمه المحاسبة في الاقتصاد، فقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB في تنظيمها من خلال اصدار معايير محاسبية وخصوصا تلك المعايير التي تحكم قواعد العرض والافصاح في القوائم المالية، هذه القواعد لازمة للتطبيق العلمي بغرض الدقة والتوحيد والاتساق حتى يتمكن متخذ القرار من المقارنة والتحليل وتفسير الارقام الواردة في هذه القوائم بسرعة مناسبة.

الفرع الاول: قواعد الافصاح والقياس المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

تتمثل القوائم المالية الاساسية الواجب على الكيان الافصاح عنها وفقا لما جاء في معايير المحاسبة الدولية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى الإيضاحات كما تضمنت تلك المعايير متطلبات فيما يخص عرض هذه القوائم والمعلومات الواجب الافصاح عنها.

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الافصاح وكيفية القوائم المالية بل جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة، ومن اهم المعايير المحاسبية التي تطرقت الى عرض البيانات المالية والافصاح عنها هو المعيار المحاسبي الاول (IAS01) حيث تم اعتماد هذا المعيار عام 1997 ونظرا للأهمية التعريف بأبعاد الافصاح في تلك المعايير[2]. ندكر اهم قواعد الافصاح المنصوص عليها:

1 الافصاح عن السياسات المحاسبية: يحتل (IAS8) هذا المعيار موقع الصدارة بالنسبة للمعايير يشتمل على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تبنى عليها كافة المعايير اللاحقة، فيتناول هذا المعيار الافصاح عن السياسات المحاسبي الهامة التي تتبع للإعداد وعرض القوائم المالية، ونتج عن ذلك أن أصبحت القوائم المالية المنشورة تنطوي على مجموعة من الافتراضات التي لا يحتاج الأمر إلى التفصيل فيها باعتبار أنها أصبحت تلقى قبولا عاما عند المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية وأنه يفترض استخدامها نظرا لضرورتها، فإذا لم تتبع هذه الافتراضات تعين الافصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم استخدامه.

2 المعلومات التي يجب الافصاح عنها في البيانات المالية: يتطلب مبدأ الافصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الاعمال والميزانية والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية

[1] رضوان حلوة حنان، نفس المرجع السابق، ص217.

[2] فارس بن يدير، هشام شلغام، واخرون، نفس المرجع السابق، ص228.

للمؤسسة، وقد اشار المعيار المحاسبي الاول ان المعلومات التي يجب الافصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المالية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية[1].

الفرع الثاني: الافصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS08)

اوردت الفقرة 117 من معيار المحاسبة الدولي رقم 01 انه يجب تفحص المؤسسة في ملخص السياسات المحاسبية المهمة كما يلي:

آ **أسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية:** وتتمثل عملية القياس في ادراجها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، ويؤثر أساس القياس الذي تعد عليه المؤسسة قوائمها المالية بشكل جوهري على تحليل المستخدمين لهذه القوائم لذا من المهم ان تطرح الادارة في المنشاة عن الأساس او أسس القياس المستخدمة، وعندما تستخدم المؤسسة أكثر من أساس قياس واحد في القوائم المالية يكفي ان توضح الاصول والالتزامات التي تم عليها التطبيق لكل اساس.

ب السياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة والمهمة لفهم القوائم المالية: عند تحديد الحاجة الى الافصاح عن سياسة محاسبية بدأتها فعلى ادارة المؤسسة تقييم إذا كان هذا الافصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والاحداث في الاداء والمركز المالي المقدم عنها التقرير وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المؤسسة الى عرضها ما يلي: تحقيق الارادات الشركات المندمجة، المشاريع المشتركة عقود المقاولات، الادوات المالية والاستثمارات، محاسبة التضخم[2].

[1] ضيف الله محمد الهادي، **اسس وقواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المحاسبة والابلاغ المالي الدولي معايير .** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد الاول، جامعة الوادي، الجزائر، ص 92.

[2] احمد قايد نور الدين، سعيدي عبد الحليم، **مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينية من المؤسسات.** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، ص ص 205-206.

خلاصة الفصل

بعد الوقوف على المعايير المحاسبية الدولية والاشارة الى النظام المحاسبي المالي يمكن القول بان التزام الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية بات ضروريا نظرا للتحولات التي عرفتها على مختلف الاصعدة خاصة على الصعيد الاقتصادي والمالي، ولعل مبرر ذلك يكمن في ضرورة تزويد طالبي المعلومات المحاسبية بكل ما يحتاجونه من اجل اتخاد قراراتهم في الوقت المناسب دون ان ننسى مساعي الجزائر الحديثة في محاولة تنميط نظامها المالي المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ومن اجل الوصول الى افصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج افصاح كافي يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة واسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولة في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الافصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية اضافية او ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد اسس وقواعد العرض والافصاح من ناحية اخرى.

الفصل الثاني: المعايير المتعلقة بالإفصاح على القيمة العادلة

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية

المبحث الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: المعيار المحاسبي IFRS13.وإمكانية تطبيقه في الجزائر

الخلاصة

تمهيد

تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها التكلفة التاريخية، ومن بينها أنها تعبر عن الحدث وقت وقوعه، فلا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية والتغير المستمر لوحدات النقد، فمن هنا بدأ التشكيك في عدم ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفقا لهذا الأساس، لذلك أصبح من الضروري إعادة التفكير والتوجه نحو أساس محاسبي جديد يسد الفجوة التي خلقتها التكلفة التاريخية وكان أحسن اختيار الدي أرسى إليه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية هو مبدا القيمة العادلة، فلهذا تم تكاثف الجهود بينهما لوضع قواعد وإرشادات تساعد في التطبيق الجيد لهذا المبدأ وكانت ثمرة هذا الجهد صدور معيار IFRS13 " قياسات القيمة العادلة".

كما سمح النظام المحاسبي المالي هو الاخر للمؤسسات الاقتصادية بتقييم بعض الأصناف وفق القيمة العادلة، وانطلاقا مما تقدم يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: المعيار المحاسبي رقم IFRS13 ومدى إمكانية تطبيقه في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية

تعد القيمة العادلة من بين بدائل القياس المحاسبي التي تغطي الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، والحل الأمثل الذي نادت به المعايير المحاسبية الدولية خاصة بعد الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية، وللقيمة العادلة علاقة بالمعلومة المحاسبية من حيث الخصائص النوعية.

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة

أولا: تعريف القيمة العادلة

تعددت التعاريف المقدمة للقيمة العادلة، وذلك نظرا لتعدد الهيئات والمعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة، غير أنه وبالرغم من تعددها إلا أنها تصب في معنى واحد، حيث عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، القيمة العادلة من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) والمتعلق ب "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" على أنها "السعر الذي يستلم لبيع الأصل أو الذي يدفع لنقل الالتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".[1]

كما تعرف القيمة العادلة على انها: "السعر الدي سوف يستلم مقابل أصل ما أو سوف يتم دفعه أو تحمله مقابل التزام ما في معاملة جارية بين مشاركين في السوق الأصلي للأصول والالتزامات"[2].

كما عرفتها المعايير المحاسبية الدولية بأنها: " المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما مع إطلاع تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تأثر على عملية البيع"[3].

وعليه فالقيمة العادلة هي: المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء أصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أشخاص راغبة ومطلعة في التبادل.

ثانيا: أهداف القيمة العادلة

للقيمة العادلة مجموعة من الأهداف تتمثل في:

---

[1] لبنى بن زاف، **استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر**. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5 العدد1 جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2020، ص 291.

[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **القياس والإفصاح المحاسبي على المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية**. الدار الجامعية، بدون طبعة، 2015، ص 417.

[3] احمد الصالح سباع أنيس هزله، وآخرون، **دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية. مجلة** أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 108.

- ✓ تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة لتكون أقرب للتنبؤ بالقرارات المستقبلية وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر[1].
- ✓ تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - إدارة وقياس المخاطر.
  - صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
  - تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

كما أن هناك أهداف اخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل[2]:

- ✓ اضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
- ✓ التوجه الى أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

الفرع الثاني: مفهوم المعلومة المحاسبية

أولا: تعريف المعلومة المحاسبية

تعرف المعلومة المحاسبية على انها: "عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية من جهة أخرى"[3].

كما تعرف بأنها تلك المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرار.

ثانيا: أهداف المعلومة المحاسبية

لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات، ولقد أصبحت المعلومة أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء في المؤسسات.

---

[1] علي بوزيت، هشام شلغام، وآخرون، **عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص، 58.

[2] نفس المرجع السابق، ص 59.

[3] فيصل عطة، مسعود درواسي، **مدى توافق الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على الافصاح المالي**. مجلة الابحاث الاقتصادية، مجلد 16، العدد 2، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر،2020، ص 344.

ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفق مبدا التكلفة الاقتصادية، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومة المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية[1].

تعكس المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية[2].

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني ومستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الابلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من جهة اخرى، كما انها تعد من السمات والمزايا التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية ويمكن ان نلخص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أولا: الخصائص النوعية الأساسية

1 الملائمة: عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على احداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية، ويمكن للمعلومات ان تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات[3]. ومن خصائصها ما يلي:

القدرة التنبئية: تتميز المعلومات بقدرتها على توفير أساس يسند إليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية[4].

إمكانية التحقق من التوقعات: تكون المعلومات ملائمة إذا كانت لها القدرة على التحقق من صحة التوقعات السابقة لتصحيحها[5].

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**. الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 12

[2] نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية**. مدكرة ماجيستر في العلوم التجارية، ورقلة، الجزائر، 2015 ص 25-26.

[4] زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)**. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، 2009، ص 41.

[5] زينب عباس حميدي، نفس المرجع السابق، ص 42

التوقيت المناسب: تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراره[1].

2 الموثوقية: تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات وتتوفر هده الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتصنف بأمانة التعبير، أي انها تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، ولتحقيق خاصية الموثوقية بالمعلومات لابد من توفر الصدق في التعبير بالإضافة الى القابلية للتحقيق وكذلك الحيادية[2].

ثانيا: الخصائص النوعية الثانوية

هي الصفات الثانوية التي تعتبر مكملة للصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية وتتكون من الخصائص التالية:

القابلية للمقارنة: ويقصد بها تقديم معلومات مالية ذات فائدة تسمح بإجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة عبر الزمن، كما يجب ان يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل ان تقييم مراكزها المالية وأدائها[3].

الثبات: ونعني به استخدام نفس الطرائق والظروف والمبادئ المحاسبية لقياس وتوصيل المعلومات من فترة الى اخرى، وإذا ما تمت الحاجة الى أي تغيير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم اخده بعين الاعتبار من قبل المستخدم[4].

المطلب الثالث: مزايا تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها

أولا: مزايا تطبيق القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة الى اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب الى الواقع في تاريخ اعداد القوائم المالية ومن مزاياها العديدة ما يلي:

---

[1] عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**. مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، العدد 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، نوفمبر 2012، ص 116.

[2] اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعوم، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**. مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون، جامعة الإسراء، الأردن، 2012، ص294.

[3] بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد،**دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**. مجلة العلوم الاقتصادية، 2019، ص 94.

[4] رهام خالد الشورة، **اثر الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فاعلية ذكاء الاعمال دراسة حالة على شركة "فينكا "الاردن للتمويل الأصغر**. مدكرة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2020،

تعكس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، كما توفر أساسا أفضل للتنبؤ، حيث انها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية بالإضافة الى ذلك فان أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية[1].

تتفق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال كما أنها تساعد في إجراء المقارنات بين المنشئات المتشابهة، زد على ذلك تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيم العادلة لعدد من العمليات الداخلية[2].

ثانيا: الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة

تعتبر القيمة العادلة مثيرة للجدل بسبب ما يكتنفها من تعقيدات وغموض حيث ان تطبيقها يعتبر أمرا صعبا لذلك وجهت لها انتقادات عديدة منها ما يلي:

حداثة ظهورها وعدم إلمام الدول المتقدمة بها بشكل كامل، بالإضافة إلى صعوبة قياس القيمة العادلة بكثير من الأصول والاستثمارات طويلة الأجل بسبب عدم توافر السوق الناشطة من ناحية، وتعقد بعض المعالجات من ناحية أخرى، زد على ذلك عدم وجود موارد بشرية مؤهلة لفهم وتطبيق مبادئ القيمة العادلة بشكل سليم[3].

القيمة العادلة هي سمة قياس افتراضية والتي يتم تحديدها كميا، ففي حالة غياب الاسواق الناشطة يؤدي هذا إلى نطاق واسع من الذاتية من طرف المحاسبين والإدارة في حالات كهذه فإنه يتحول من هدف إلى قياس شخصي[4].

وجود تعارض واضح بين مبدأ الاستثمارية، وبين الحاجة الى الحصول على القيم العادلة للأصول والالتزامات باستخدام سعر الخروج على وجه الخصوص[5].

---

[1] عبلة قوادري، **دراسة مقارنة بين بديلي القياس المحاسبي والتكلفة التاريخية والقيمة العادلة**. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، سطيف، الجزائر، 2018، ص 97.

[2] ابراهيم يعقوب اسماعيل، هلال يوسف صالح، **أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية**. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 جامعة السودان، السودان، 2016، ص 74.

[3] عبلة قوادري، **فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ظل المعيار الدولي لإعداد تقارير مالية IFRS 13 في البيئة الجزائرية**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد01، جامعة سطيف1، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 173.

[4] كنزة قريشي، **توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة بين متطلبات القياس وإشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد19، العدد1، جامعة سطيف 1، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 47.

[5] عبد الفتاح سعيد السرطاوي، نافع احمد عساف، وآخرون **التحديات التي تواجه مدققي الحسابات في فلسطين عند القياس بالقيمة العادلة**. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، جامعة فلسطين التقنية خضوري 2019، ص 102.

المطلب الثالث: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

من خلال الجدول الموالي سوف نلخص العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الجدول رقم 2: العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

النماذج / الخصائص	القيمة العادلة
الملائمة	1. يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب او التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي في امكانية التحقق من التوقعات. 2. تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل اوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمنشأة واتخاذ قرارات حول ادوات مالية منفردة، كما انها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمين المعلومات المالية، فهي تعكس تقدير الاسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الادوات. 3. عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم اذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الاساس غير صالح لذلك يتم التوجه الى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس اثر التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.
الموثوقية	1. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب ان تتوفر فيها ثلاث صفات وهي القابلية للتحقيق والصدق والحياد. 2. بمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها بشرط توفر مقومات الاسواق النشطة بكافة العناصر المحاسبية 3. يوجد الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة، الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وتفقد معها الموثوقية.
الثبات	1. يقصد بها تطبيق المنشأة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحديث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية. 2. بالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل القيمة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة، كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤذي إلى تحقيق خاصية الثبات.
القابلية للمقارنة	1 يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة معينة للمقارنة مع معلومات مماثلة لمنشأة أخرى في نفس الفترة المالية او على مستوى نفس المنشأ لعدد من الفترات المالية. 2 ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة، وبما ان المعلومات المحاسبية

	عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الاصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر: محمد الساسي بالنور، **القيمة العادلة وتطبيقها في المصارف الاسلامية**. اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2018، ص68-69.

المبحث الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي SCF

أصدرت الجزائر في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال القانون 11/07 الموجه نحو التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية، أين نجد المادة 06 من القانون 11/07 التي حددت المبادئ المحاسبية المعترف بها في النظام المحاسبي المالي الجزائري، بحيث أقرت هذه المادة على التكلفة التاريخية أساس لقياس عناصر القوائم المالية.

استثنت المادة 16 بعض العناصر من الأصول والأدوات المالية التي حثت على القياس بالقيمة العادلة والتي سمتها " **القيمة الحقيقية** "وتعد أول مرة تم استعمال هذا المصطلح في النظام المحاسبي المالي.

المطلب لأول: مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذج القيمة العادلة والتي اتفق على تسميتها " بالقيمة الحقيقية" حيث اشار اليها ضمن القسم الثاني من الباب الاول " قواعد تقيم الاصول والخصوم والاعباء والمنتوجات وادراجها في الحسابات " حيث عرفتها المادة 06 من النظام رقم 80/09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 على انها: "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما او انقضاء خصم ما بين أطراف اطلاع جد راضية تعمل ضمن شروط المنافسة العادية "[1].

وتم تعريفها ايضا بأنها: "المبلغ الذي يمكن ان يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية "[2].

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث يكونوا على علم بشروط المنافسة.

المطلب الثاني: الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة

اعتبر النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي، وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها متى توفرت شروط ذلك.

ولقد رخص النظام المحاسبي المالي لبعض الأصناف المحاسبية بأن يتم معالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة ندرجها وفق الآتي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، **النظام رقم 08/09 المتعلق بقواعد تقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**. الجريدة الرسمية، العدد 14، 25 فبراير 2010، ص 20.

[2] مريم باي، **ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية والدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، جامعة ميلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص147.

1-التثبيتات العينية والمعنوية:

ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية في النقاط التالية:

- يرخص النظام المحاسبي المالي للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقيمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقيمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

- تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

- تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المتماثلة إدا توفر شرط تواجد السوق وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة السوقية.

- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهلاك على المبالغ المعاد تقيمها.

- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

- بما أن التثبيتات المادية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمها المعاد تقييمها بموجب تقديم المعلومات التالية:
-الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة لأصول المعاد تقييمها.

- تاريخ إعادة التقييم.

- استشارة أو عدم استشارة المختص في إعادة التقييم.

1 **الأصول المالية:** جاء في إعادة التقييم بالنسبة للأصول المالية أنه:
- تدرج في حسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل.

2 تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبة والتي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة.

3 يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الاموال الخاصة.

4 تذكر في ملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق[1].

3 المخزونات: ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للمخزونات في النقاط التالية[2].

– عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وعند إقفال المؤسسة لحساباتها فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفة وقيمة إنجازها الصافية.

– المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية:

– مبلغ المخزونات المسجل ضمن أعباء الدورة المالية.

– القيمة المحاسبية للمخزونات الي قيمت حسب قيمة إنجازها الصافية.

– الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات والمخرجات من مخزوناتها.

– تثبت أي خسارة أو ربح متأتيين في تغيير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية.

4القروض والخصوم المالية الأخرى: ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للقروض والخصوم المالية الأخرى في النقاط التالية:

5 يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

6 بعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها العادلة.

المطلب الثالث: عوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

[1] نفس المرجع السابق، ص 11.

[2] فلة حمدي، **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية.** دراسة حالة مؤسسة الكوابل – بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2017، ص ص 46 –47.

عدم توفير سوق مالي: يعتبر غياب السوق المالي الفعال من أصعب التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيق القياس وفق القيمة العادلة باعتبارها أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة، وبالرجوع إلى السوق المالي الجزائري أو بورصة الجزائر نجدها تتضمن خمس مؤسسات متعاملة فيه فقط، ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية، ففي هذه الحالة من الصعب جدا الحديث عن سوق ذات كفاءة أو سوق نشطة حيث تكاد تنعدم التعاملات فيه[1].

عدم فعالية وديناميكية البنوك التجارية في البورصة: يقر جميع الخبراء الاقتصاديين الجزائريين والاجانب ان البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير لا يرقى الى مستوى العالمية، كما أنها لا تملك بنوك بل صناديق يتم فيها ايداع الاموال وباعتبار أن البنوك هي الركائز الأساسية في السوق المالي، فإن ضعفها يأثر مباشرة على السوق المالي[2].

عدم جاهزية البنوك التجارية: رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركات بخصوص إيجابيات تطبيق نظام محاسبي مالي ولاسيما تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية، إلى أن المتخصصين والخبراء في المحاسبة والمالية وجهوا انتقادات حادة للقانون والحكومة، كما أشاروا أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الدي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هدا النظام المعقد الدي تطلب تطبيقه خمسة سنوات كاملة[3].

[1] هواري معراج، آدم حديدي، **دور القياس والإفصاح في القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر**. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 18 جامعة الجلفة، الجزائر، أفريل، ص 259.

[2] فارس بن يدير، مرجع سبق دكره، ص 133.

[3] بلعور سليمان، بن أوديته بوحفص، **صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية**. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017، ص 736.

المبحث الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم13 IFRS ومدى إمكانية تطبيقه في الجزائر

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ونظيره الدولي معيار لمحاسبة القيمة العادلة والدي يرتكز على مفهوم الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل من طرف المتعاملين في السوق وهذا المعيار هو IFRS 13.

المطلب الأول: مفهوم المعيار الدولي رقمIFRS13

الفرع الأول: تعريف المعيار الدوليIFRS13

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 " قياس القيمة العادلة " في مايو2011 ويتعين تطبيقه على الفترات السنوية ابتداء من 1 يناير2013 أو بعد ذلك من السماح بالتطبيق المبكر.

عرف المعيار IFRS13القيمة العادلة بأنها " القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق الحالية"[1].

الفرع الثاني: أهداف IFRS13

يهدف هدا المعيار إلى توضيح تعريف القيمة العادلة والإرشادات ذات العلاقة للإبلاغ عن هدف القياس بشكل أكثر وضوحا، إضافة إلى تعزيز الإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة التي ستساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لوضع قياسات القيمة العادلة وكذلك زيادة المقاربة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما، زد على ذلك وضع مجموعة واحدة من المتطلبات لقياس القيمة العادلة المطلوبة أو المسموح بها من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للحد من تعقيد الأمور وتعزيز مستوى التوافق في التطبيق وبالتالي تعزيز قابلية المقارنة للمعلومات المبلغ عنها في القوائم المالية، بالإضافة إلى وضع إطار عام لقياس القيمة العادلة يجب على كيانات الأعمال مراعاتها عند تحديد هده القيمة[2].

---

[1] عبد القادر رونال، **معوقات وسبل تفعيل تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي (دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين الأكاديميين في الجزائر)**. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،2021، ص 553.

[2] بيكرتلي، **قياس القيمة العادلة ما بين مسؤولية كيان الأعمال ومسؤولية مراقب الحسابات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13**. عبر الرابط www.bakertilly.com.

المطلب الثاني: مجال تطبيق IFRS 13

يشمل تطبيق هذا المعيار كل المعايير الأخرى التي تستخدم أسلوب القيمة العادلة، أو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، كما لا يمكن تطبيق فيها هدا المعيار في الحالات التالية[1]:

7 كل المعاملات التي يكون فيها الدفع على أساس أسهم، والتي تعتبر مجال تطبيق IFRS2(الدفع على أساس أسهم).
8 بكل العمليات المتعلقة بالتأجير والتي تدخل في مجال تطبيق المعيار IAS17(عقود الإيجار).
9 بالتقييمات التي تكون مشابهة للقيمة العادلة ولكن لا تمثلها حقيقة، وكمثال على ذلك القيمة الصافية للإنجاز وفقا للمعيار IAS2(المخزونات، أو القيمة النفعية من خلال المعيار IAS16(تدهور قيمة الأصول)

أما بالنسبة للمعلومات الواجب الإفصاح عنها فإنها تكون غير مطلوبة في الحلات التالية[2]:

10 الأصول التي تمثل النظام المقيم بالقيمة العادلة وفق IAS19 (منافع المستخدمين).
11 التوظيفات المسجلة محاسبيا على أساس نظام التقاعد والمقاصة بالقيمة العادلة وفق IAS26 (محاسبة ونسب التقاعد).
12 الأصول التي تكون قيمتها التحصيلية بالقيمة العادلة منزل منها تكلفة الخروج وفق IAS36.

إن مبادئ القياس بالقيمة العادلة التي حددها معيار التقارير المالية الدولية رقم 13 تنطبق على التقييمات الأولية وكذا على التقييمات اللاحقة بالقيمة العادلة.

المطلب الثالث: كيفية قياس القيمة العادلة ومستوياتها

لقد جاء المعيار IFRS13 ليحدد كيفية قياس القيمة العادلة، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتطرق إلى مداخل القيمة العادلة الثلاثة (مدخل السوق، مدخل النتيجة، مدخل التكلفة) كما سوف نتناول المستويات الثلاثة لقياس القيمة العادلة ضمن التسلسل الهرمي لها.

أولا: مداخل قياس القيمة العادلة

1 مدخل السوق : يقصد بمدخل السوق أن تقوم المؤسسة عند تقييم القيمة العادلة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق أي أن السوق يكون هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة

[1] بونعجة سحنون، **أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد1، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص 133.
[2] عبلة قوادري، مرجع سبق دكره، ص 167.

ومشابهة، وأساليب التقييم تشمل مصفوفة التسعير والتي تستخدم أساسا لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، وإنما أيضا بالاعتماد على علاقة الاوراق المالية بالرقم القياسي للأوراق المالية.[1]

2 مدخل النتيجة: ويتم وفق هذا المدخل تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ واحد عن طريق التحيين، وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل، وهو بذلك يعتمد على تحويل منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها مستقبلا إلى منافع حالية تعبر عن القيمة العادلة للأداة المالية الآن، ويلقى هذا الطرح دعما كبيرا لاتفاقه مع تعريف الأصل في الفكر المحاسبي كما أنه يتفق مع تعريف القيمة من المنظور المالي كما يمكن تطبيقه في حالة عدم وجود سوق نشطة، ومن التقنيات المستخدمة في هذا المدخل نجد:[2]

13 أساليب القيمة الحالية، مثل نموذج تسعير الخيارات، كنموذج بلاك سكولز ومعادلة ميرتون والنموذج ذو الحدين.

14 طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستخدم لقياس العادلة لبعض الأصول غير الملموسة

وفي معظم الأحيان يكفي استخدام تقنية أو طريقة وحيدة للتقييم، وفي حالات أخرى تلجأ بعض المنشآت إلى استخدام أساليب تقييم متعددة، ومثال ذلك الوحدات التي تقوم بتسيير الخزينة.

3 مدخل التكلفة: يقوم هذا المدخل حسب المعيار IFRS13 على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل،أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويسمي بتكاليف الاستبدال الحالية ويكون السعر من وجهة نظر المشارك في السوق ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناءا على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق للحصول على الأصل أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة[3].

ثانيا: مستويات قياس القيمة العادلة

أوضح المعيارifrs13ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة ويتم تحديد هذه المستويات بالنظر غلى مدخلات القياس كما يلي:

[1]CozmaIghianDiana , " International Accounting Convergence in the Field of Faire Value Measurement".Esonomics and AppliedInformatics, 2015 ,P27.

[2] محمد الساسي بالنور، مرجع سبق دكره، ص 63.

[3] عبلة قوادري، مرجع سبق دكره، ص 171.

المستوى الأول: مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، ويشترط لذلك أن تتوفر في السوق النشط الشروط التالية[1]:

15 جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.
16 يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في نفس الوقت.
17 أن تكون الأسعار متاحة للجميع.

المستوى الثاني: هي مستويات قابلة للملاحظة بخلاف السعر المعلن: إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة (وفقا للمستوى الأول)، فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وتكون قابلة للملاحظة المباشرة أو غير المباشرة، وهي تشمل ما يلي[2]:

18 الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة والمطابقة في الأسواق غير النشطة.
19 الأسعار المعلنة للصول والالتزامات المماثلة في الاسواق النشطة.
20 الاسواق غير النشطة هي أسواق يوجد فيها قليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء بمرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.
21 المدخلات المشتقة أساسا من أو التي تأكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة او وسائل أخرى (مدخلات يعززها السوق).

المستوى الثالث: وهي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل او الالتزام، ويمكن استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة فقط في حالة عدم وجود مدخلات قابلة للملاحظة، وتعكس المدخلات غير قابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة التي تعد القوائم المالية، ويجب ان تستخدم الشركة المعلومات المتاحة دون تكلفة أوجهد غير لازمين في وضع التدفقات النقدية، واستخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة طالما لا توجد بيانات عكسية تشير الى ان المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة فإدا وجدت فعلى المنشاة ان تعدل افتراضاتها لإدخال المعلومات السوقية في الاعتبار[3].

---

[1] محمد الساسي بالنور، نشيدة أحطاطش،"**دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية الإسلامية**"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

[2]Palea Vera", **FairAccounting and itsUsefulness to FicnancialStatementUsers**", Journal of ficnancialReporting and Accounting , Vol12, N2, 2014 ,P105.

[3]محمد الساسي بالنور، نشيدة أحطاطش، مرجع سبق دكره، ص 67.

خلاصة الفصل

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة الذي من خلاله عرضنا مجموعة من مفاهيم القيمة العادلة ومزاياها وانتقاداتها، وكذا علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأيضا التطرق إلى محاسبة القيمة العادلة حسب النظام المحاسبي المالي.

ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل فيما يلي:

إن نموذج القيمة العادلة يركز بصورة أساسية على تقديم معلومات تعكس بدقة ووضوح جميع الأحداث والظروف التي تأثر في قيمة الأصول والالتزامات موضوع عملية القياس وبما يسهم في تحديد الأسعار ويساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم أداء المؤسسة بشكل حقيقي.

ونستنتج أيضا أن المشرع الجزائري أجاز استخدام القيمة العادلة وذلك كلما توفرت الشروط اللازمة بهدف تصحيح الصورة المالية للمؤسسة والوصول إلى معلومة محاسبية تتميز بالخصائص النوعية ذات الجودة العالية. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRS13 " قياسات القيمة العادلة " والذي يحدد كيفية قياس القيمة العادلة وأعتبر هذا المعيار الإطار الوحيد لحساب وقياس القيمة العادلة.

الفصل الثالث: معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–

تمهيد

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: سوق الأسهم في الجزائر

المبحث الثالث: طرق تقييم الأسهم

تمهيد

لقد تناولنا في الجانب النظري بعض المفاهيم المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وكذلك القيمة العادلة وطرق القياس بها وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية. وسنقوم بإسقاط ما تطرقنا له في الجانب النظري على احدى المؤسسات وهي بنك الفلاحة التنمية الريفية –جيجل –حيث سنحاول تجسيد ما تم دراسته نظريا من خلال تتبع معايير الافصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في هذا البنك، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: سوق الأسهم في الجزائر

المبحث الثالث: طرق تقييم الأسهم

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية المتخصصة في تمويل المشاريع الفلاحية في المنظومة البنكية بالجزائر، يتميز هذا البنك بتعدد خدماته ودوره الرئيسي في التمويل، وللتعرف أكثر على هذا البنك سنقوم من خلال هذا الجزء بإعطاء نظرة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتطوره مع تقديمنا لوكالة جيجل دكر أهم أهدافه ومهامه وأخيرا عرضنا الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مند نشأته عدة تحولات نوجزها فيما يلي:

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري، مالي، وطني وهو أداة من أدوات السياسة الحكومية، التي ترمي الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي والعالم الريفي، أنشئ في 13 مارس 1982طبقا للمرسوم الرئيسي رقم 106/82، وظهر نتيجة اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكدلك المستفيدين الفرديين للثورة الصناعية، مزارع القطاع الخاص، التعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة يقدر راس مالها حاليا 33 مليار دج مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة17 شارع العقيد عميروش، صندوق بريد 544، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990 م الذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني لأكثر من 300 وكالة[1].

[1] الوثائق الداخلية للمجع الجهوي للاستغلال – جيجل 018–بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا: تعريف المجمع الجهوي للاستغلال – جيجل 018 – لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المجمع الجهوي للاستغلال ومديرية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، موزع على مستوى التراب الوطني (41 مجمع) أصبحت مختصة في تمويل الأنشطة الفلاحية فقط بعد سنة 2005، تقدم هذه المجمعات مهمة تنظيم، مساعدة، ومراقبة الوكالات المصرفية، وغالبا ما تكون هذه المجمعات ولائية حيث تعمل في ظل الصلاحيات المخولة لها بدراسة مختلف قضايا القروض التي تجاوزت مستوى صلاحيات الوكالات الموجودة على مستوى الولاية الموجودة فيها[1].

يقوم المجمع الجهوي للاستغلال جيجل بالمراقبة والاشراف على ست وكالات موزعة كما يلي: وكالة جيجل، وكالة تاكسنة، وكالة الميلية، وكالة العوانة، وكالة الطاهير، وكالة العنصر.

1-دوره: يكمن الدور الرئيسي للمجمع فيك[2]:

- انه وسيط بين المديرية العامة لبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التطبيقي واللوجستيكي للوكالات التي يشرف عليها.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالات التابعة لها.

2-مهامه:

- تقديم خدمات للزبائن.
- إجراء عمليات الايداع والسحب.
- تلقي الودائع المالية بأنواعها.
- إعادة استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض فلاحية.

المطلب الثاني: مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة جيجل–بالتدخل في عدة مجالات لتحقيق أهداف معينة:

أولا: مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن حصر أنشطة ومجالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

[2] الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي للاستغلال – جيجل 018 بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الزراعة: والتي تتمثل في زراعة البساتين، زراعة الحبوب، وزراعة الخضر وكذلك الكروم.

التربية: وتضم الماشية كالأغنام والماعز، الجمال والخيول، تربية الدواجن وتربية الحيوانات الاخرى.

مصايد الاسماك والتربية المائية: الانشطة المتصلة بالصيد والتربية المائية، مصايد الاسماك، السمك.

الصناعات الغذائية: وتشمل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، تجهيز وحفظ الفاكه وكدلك الحلويات، كما تتمثل أيضا في إنتاج الالبان وعلف الحيوانات، الزيوت والدهون، وانتاج السكر وصناعات أخرى.

صناعة المشروبات: وتحتوي على انتاج المياه المعدنية، المشروبات الغازية، كما تكمن في صناعة المشروبات المخمرة والمشروبات الكحولية المقطرة.

أنشطة هامشية: كصناعة الجلود والسروج، واستغلال الخشب والفلين وغيرها.

التعبئة والتغليف: إنتاج منتجات التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية والصناعات الزراعية ويمكن ان تكون مواد التعبئة خشبية (صناديق، اقفاص) او بلاستيكية، ويمكن ان تكون عبوات زجاجية آو معدنية (علب...)، حتى من الورق (البسكويت، السكر، القهوة...).

النقل والتخزين: وفي الاخير يتم نقل البضائع عن طريق البر او البحر او الجو، وجمعهم كالخضروات او جمع الحليب في المزارع ونقله الى وحدات المعالجة، التخزين.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتتمثل أهدافه في[1]:

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني.
- إعادة تنظيم جهاز الانتاج الفلاحي وتعميم استعمال الاعلام الالي، وتجديد الثورة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الانتاج.
- توسيع الاراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الفلاحية والمقاولات وتدعيم الشباب.
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل القروض وفي جدب موارد إضافية.
- إعادة تمركز البنك بهدف التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل خاصة في القطاع الفلاحي الصيد البحري.

[1] مقابلة مع السيد بوصبيعة فرحات رئيس مصلحة التنشيط التجاري يوم 25 /2022/03على الساعة 13:00

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل-018

نستعرض الهيكل التنظيمي للبنك فيما يلي:

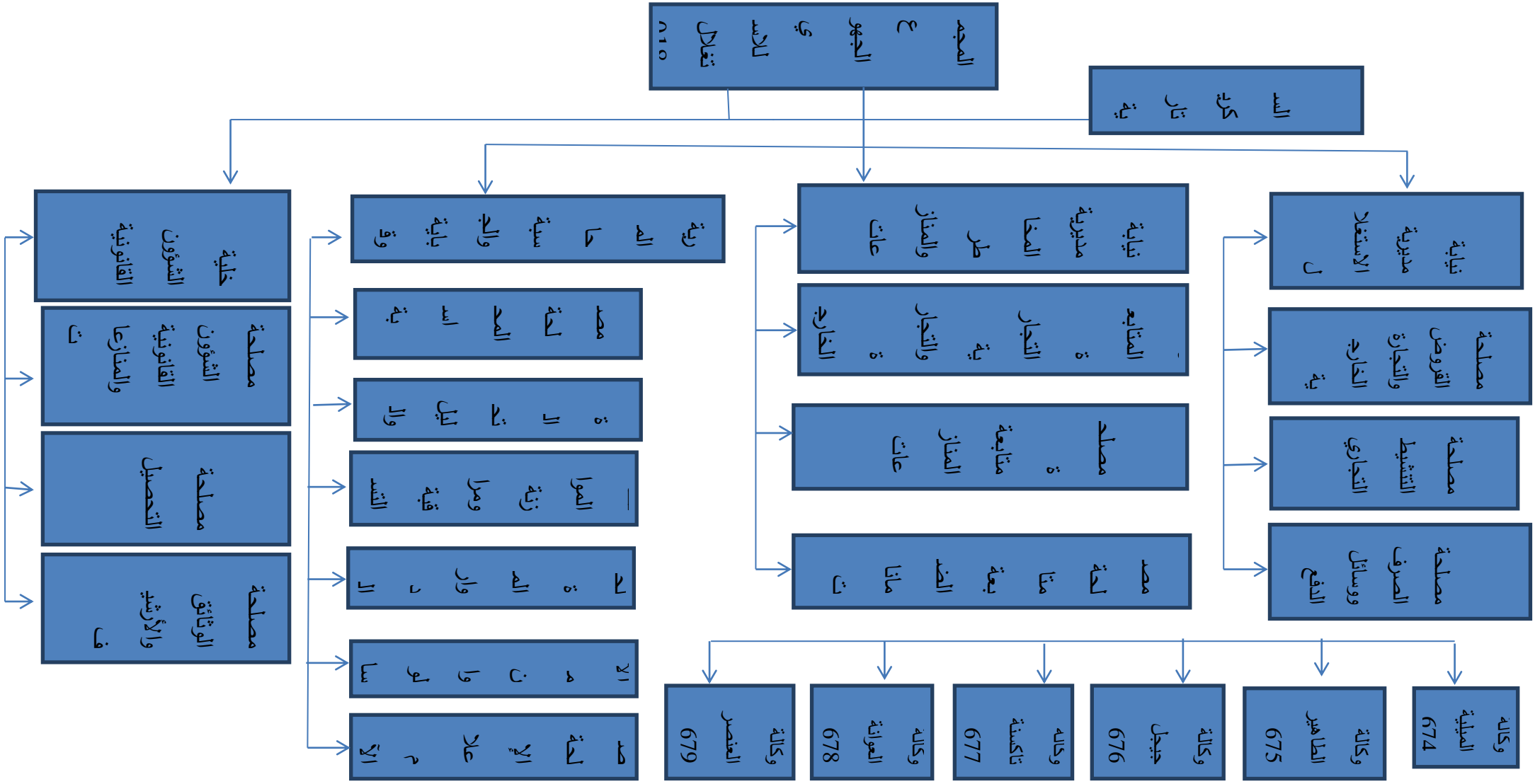

المصدر: الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي الاستغلال –جيجل 018–لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مقابلة مع بوصبيعة فرحات رئيس مصلحة التنشيط التجاري.

المبحث الثاني: سوق الأسهم في الجزائر

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر والهيئات المنظمة لها

الفرع الأول: نشأة بورصة الجزائر

ظهرت فكرة إنشاء البورصة في الجزائر مع التحولات التي شهدتها البلاد مند 1988، فقد تمت المصادقة على قوانين اقتصادية التي تزكي استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة بشكل يكفل للجزائر إلى اقتصاد السوق الأمر الذي جعل من رأس مال المؤسسات العمومية مقسم إلى عدد من الأسهم توزع ما بين صناديق المساهمة ومن هنا ظهرت شركات ذات الأسهم، وكانت تسير وفقا للقانون التجاري لسنة 1975 والعمل بقانون 1988 فأنشأت البورصة كما أجمع عليها الاقتصاديون الجزائريون[1]. حيث مرت بمراحل أهمها[2]:

مرحلة التنظيم تم إصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية بتاريخ 28 ماي 1991 تتمثل فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المتعلق بتنظيم المعاملات الخاصة بتداول الأوراق المالية حيث عرف هذا المرسوم القيم المتداولة على أنها منتوج مالي قابل للتداول في البورصة وقابل للتجزئة
- المرسوم التنفيذي رقم 91-171 الذي يهتم بتحديد أنواع الأسهم وأنواع الأوراق المالية الأخرى وكذلك صيغ وشروط إصدار تلك الأوراق من طرف شركات الأموال.

مرحلة رفع رأس المال: خلال سنة 1992 فإن شركة القيم المتداولة بقيت دون تشغيل وتأخرت في الانطلاق نظرا للعوائق التنظيمية ومشاكل أخرى، منها ضآلة راس المال وعدم وضع والتنظيم الذي يسمح بتشغيل سوق المفاوضات على القيم المتداولة في أفضل الشروط.

ورغبة في رفع بعض هذه العقبات تم في شهر فبراير 1992 اتخاذ قرار برفع رأس مالها ليصل إلى 9.320.000 دج، وكذا تعديل قوانينها الأساسية، وعلى الخصوص البنود المتعلقة بتسميتها وموضوعها من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفتها بورصة للقيم، ومن ذلك أخذت هذه الشركة رسميا تسمية بورصة للقيم المتداولة.

وفي عام 1993 تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر، وذلك بوجود المراسيم التشريعية الموالية:

[1] شمعون شمعون، **بورصة الجزائر**. تقديم عبد الرزاق موري، الطبعة 2، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 79.
[2] نفس المرجع السابق، ص 80.

المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، متتم ومعدل للأمر رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري ويحمل في طياته النص على إدراج إمكانية تشكيل شركات المساهمة من خلال العرض العمومي وأيضا تعريف القيم المنقولة التي تستطيع أن تصدرها مؤسسات المساهمة المدرجة في البوصة[1].

المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق الأوراق المالية، حيث أقر هذا المرسوم إنشاء بورصة القيم المتداولة مقرها الجزائر العاصمة، واعتبرت المكان الوحيد الذي يتم فيه عقد الصفقات على الأسهم والسندات المصدرة من طرف الحكومة والشركات المساهمة [2].

مرحلة تأسيس الشركة: وذلك من خلال المرسوم التشريعي 94-176 المؤرخ في 13 جوان 1994، الذي حدد فئات الأشخاص المعنوية التي يمكن اعتمادها لذي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة كوسطاء، والبنوك وشركات التأمين وصناديق المساهمة والتي حلت فيما بعد وعوضت الشركات القابضة سنة 1995[3].

وأخيرا صدر المرسوم التنفيذي رقم 96-102 المؤرخ في 11 مارس 1996، الذي أوجب أن تتم موافقة الوزير المكلف بالمالية على اللوائح التي تسنها لجنة التنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بمقتضى قرار يصدره.

الفرع الثاني: الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر

لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة "COSOB"[4] :

أنشأت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والممتم هي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكون لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة من رئيس وستة أعضاء يعين الرئيس بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع سنوات، ويعين أعضاء اللجنة بحسب كفاءتهم في مجال المالية والبورصة لمدة أربع سنوات، وتبعا للتوزيع الآتي:

---

[1] فريدة بن شنهو، **واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعالياته في ظل التغيرات العالمية**. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد13، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 58.

[2] نفس المرجع السابق، ص59.

[3] حنان شلغوم، **تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد8، العدد2، جامعة قسنطينة2، الجزائر، جوان 2021، ص 664.

[4] اللجنة كانت مجردة من الشخصية المعنوية في ظل القانون المنشئ لها، لكن المشرع من خلال القانون 03- 04 خول لها هذه الشخصية القانونية مما يضمن استقلاليتها الوظيفية ويدعم سلطاتها مثل حق التقاضي، إعداد القانون الداخلي للاستقلال المالي.

- قاضي يمثل وزير العدل؛
- عضو يمثل الوزير المكلف بالمالية؛
- أستاذ جامعي يمثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- عضو يمثل بنك الجزائر؛
- عضو يختار من ضمن مسيري الأشخاص المعنويين مصدري القيم المنقولة؛
- عضو يمثل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBV)[1]:

شركة تسيير بورصة القيم المنقولة هي التسمية التي عوضت بها شركة ادارة بورصة القيم حيث أنها شركة ذات لأسهم تسير المعاملات التي تجرى حول القيم المنقولة، وقد تم هذا التغيير بموجب القانون 3-4 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 وهي مكونة من الوسطاء في عمليات البورصة وتعمل تحت مراقبة اللجنة.

وتمارس شركة تسيير القيم المنقولة لمجموعة من المهام التي وضحها قانون 93-10 في المادة 18 منه كما يلي:

- التنظيم العملي لإدخال القيم المنقولة في البورصة؛
- التنظيم المادي لمعاملات البورصة واجتماعاتها؛
- تسيير نظام التفاوض في الأسعار وتحديدها؛
- تسجيل مفاوضات الوسطاء في عمليات البورصة.

شركة المؤتمن المركزي على السندات[2]:

شركة المؤتمن المركزي على السندات عبارة عن هيئة تأسست بموجب قانون 03-04 المؤرخ في 17فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 93-10، وهي عبارة عن شركة ذات أسهم تحمل الاسم التجاري " الجزائر للتسوية " يخضع قانونها الأساسي وتعديلاتها وتعيين المدير العام والمسيرين إلى موافقة وزير المالية، بعد أخذ رأي لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، ويتكون رأس مال المؤتمن المركزي على السندات والمقدر مبلغه ب 65 مليون دج من مساهمات مؤسسات الهيئات التالية:

[1] عزالدين حملة، عثمان علام، **بورصة الجزائر بين الركود وآليات التفعيل**. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد04، العدد02، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، جوان2018، ص 104.

[2] سمير محي الدين، **معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل.** مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد05، العدد01، جوان2021، ص 86.

البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، صندوق التوفير والاحتياط، مجمع صيدال، مؤسسة تسيير الفندقي الأوراسي، رياض سطيف.

وتقع على عاتق المؤتمن المركزي على السندات المهام التالية:

- حفظ السندات التي تمكن من حسابات باسم المتدخلين المعتمدين؛
- متابعة حركة السندات من خلال التنقل من حساب لآخر؛
- الترقيم القانوني للسندات؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

المطلب الثاني: الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر

الأوراق المالية أدوات الاستثمار المالي وهي تعتبر أصول مالية من وجهة نظر المستثمرين فيها، حييت تتنوع الأوراق المالية المتداولة في البورصة ونجد من أهمها الأسهم.

أولا: تعريف الأسهم

السهم هو حق المساهم في شركة الأموال وهو الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد القانون التجاري، وهي من الأدوات المالية ذات الدخل المتغير بمعني انها لا تعد مستثمريها بدخل نقدي محدد ويعني ذلك حدوث تغير في التدفقات المالية التي يتلقاها المستثمر فيكون من المتوقع حدوث تقلبات في التدفقات النقدية للأوراق المالية بمعني أن تكون قابلة للزيادة او النقصان أحيانا، وربما تكون قيمتها في أحيان أخري بالسالب، وتشكل الأسهم رأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين[1].

ثانيا: خصائص الأسهم

تتمثل خصائص الأسهم في[2]:

- السهم هو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من راس مال في حدود قيمته الاسمية وعلى هذا الاساس فحامل السهم هو شريك في المؤسسة.
- يسمح لصاحبه بالاستفادة من عائد ربح السهم او الحصة وكذلك يتحمل جزء من الخسارة في حلة تحقيق المؤسسة للخسائر.

[1] عبد الغفار حنفى، **بورصات الأوراق المالية**. الدار الجامعية الجديدة للنشر، كلية التجارة، جامعية الإسكندرية، مصر، 2020، ص 38.

[2] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**. دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص 94.

- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة، وذلك عن طريق المشاركة في عملية التصويت على القرارات المتخذة الخاصة بأمور مثل انتخاب أعضاء مجلس الادارة، تعديل النظام الداخلي للمؤسسة او تعديل راس المال.
- يشكل السهم موضوعا للمضاربة في البورصة وتتحدد قيمته الجارية او السوقية على اساس العائد المحقق وسعر الفائدة.
- في حالة تصفية المؤسسة، اصحاب الاسهم هم اخر من يستوفي حقوقهم باعتبارهم شركاء.

الفرع الثالث: أنواع السهم.

نميز بين انواع الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر وهي:

أولا: من حيث الحقوق التي يتمتع بها صاحبها

1 الأسهم العادية[1]: هي أداة ملكية في شركة المساهمة العامة وهي عبارة عن صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بالطرق التجارية حيث تعب عن المشاركة في رأس المال في إحدى الشركات ويمثل السهم حصة الشريك في الشركة التي يساهم في رأس مالها.

وللسهم العادي مجموعة من القيم يمكن استعراضها كالآتي:

القيمة الإسمية: تمثل القيمة الإسمية القيمة المثبتة على صك السهم.

القيمة الدفترية: تمثل القيمة الدفترية قيمة حقوق الملكية المتمثلة في كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.

القيمة السوقية: وهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية وتعتبر اكثر أهمية من القيمتين.

2 الأسهم الممتازة: تقع الأسهم الممتازة بين الأسهم العادية والسندات، فهي تجمع بين خصائصها بين النوعين كما أنها تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية وكذلك الحال عند التصفية بالإضافة إلى خصائص أخرى[2].

[1] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل– التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**. الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة سانتانيل، دبي، 2008، ص 218.

[2] عبد الغفار حنفي، نفس المرجع السابق، ص 39

ثانيا: من حيث الشكل

1 الأسهم الإسمية: هو الذي يحمل اسم صاحبه وتدون فيه البيانات المقيدة في السجل وتشمل اسم ولقب وموطن وجنسية المساهم ونوع ورقة الأسهم التي يمتلكها ونوع الشركة وعنوانها ورأس مالها ومركزها، كما تشمل بيان المدفوع من قيمة الأسهم وذلك بأن كل مساهم مدين بكل ما أكتتب فيه، وبهذه الطريقة يمكن معرفة دينه الباقي في ذمته، بالإضافة إلى عمليات التنازل التي تمت وتاريخ حدوثها[1].

2 أسهم لأمر: للشركة أن تصدر أسهم لأمر وتشترط فيها أن تكون كاملة الوفاء أي دفعت كل قيمتها الإسمية إذ أن الشركة لا تستطيع أن تتعقب تداول السهم ولا تستطيع أن تتعرف على المساهم الأخير الملزم برصيد القيمة التي لم تدفع من قيمة السهم[2].

3 السهم لحامله: وهي الأسهم التي لا يكتتب فيها اسم المساهم بل يذكر أنه لحامله وتتداول هذه الأسهم بطريقة الحيازة الفعلية، أي بتسليمه باليد وبالتالي حامل السهم هو المالك في نظر الشركة[3].

ثالثا: من حيث نوع الحصة التي يدفعها

وتنقسم إلى[4]:

1 أسهم نقدية: هو الذي يكتتب به المساهم بشرط أن يدفع قيمته نقدا، ولا يصبح السهم قابل للتداول بالطرق التجارية إلا بعد التأسيس للشركة بصفة نهائية وصدور المرسوم المرخص لها بتأسيسها.

2 أسهم عينية: هو السهم الذي يدفع مبلغه نقدا عند الاكتتاب بشرط عدم امكانية تداوله إلا بعد التأسيس النهائي للشركة.

المطلب الثالث: المؤسسات الفعالة في بورصة الجزائر

يوجد حاليا خمس شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية وهي: مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، أليانس للتأمينات، أنسي –رويبة، مؤسسة بيوفارم وفي هذا المطلب نتطرق الى مجمع صيدال وكيفية تقييمه للأسهم.

---

[1] شمعون شمعون، نفس المرجع السابق، ص 22.

[2] سلماني عادل، **كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات في سوق رأس المال**. مجلة البديل الاقتصادي، العدد02، جامعة الجزائر3، ص 216.

[3] الجودي غنية، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها**. مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 35.

[4] نفس المرجع السابق، ص 36.

الفرع الاول: تعريف مجمع صيدال

مجمع صيدال هو شركة ذات أسهم برأس مال قدره (2.500.000.000 دج)، (80%) من رأس مال صيدال ملك للدولة الجزائرية و(20%) المتبقية تم التنازل عنها سنة (1999) عن طريق البورصة الى المستثمرين من المؤسسات والاشخاص، وتكمن أهمية صيدال في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، أما الهدف الاستراتيجي للمجمع فيكمن في تعزيز مكانته كرائد في انتاج الادوية في الجزائر، والمساهمة في بشكل فعال في تجسيد فعالية السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية[1].

ولمجمع صيدال مجموعة من الأهداف تتمثل في[2]:

- تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء، حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيا الحديثة والابتكارات كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضمان ديمومته.
- طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لاسيما من حيث السلامة، الأمن، الفعالية وإرضاء المستهلك.
- تقييم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر.
- منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي.
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث والتطوير لمنتجات عامة جديدة.
- تطوير التحالف الاستراتيجي من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر دوي شهرة عالمية.
- ضمان استراتيجية الجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق الأجنبية والبحث المستمر في امكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي.

الفرع الثاني: خطوات دخول صيدال إلى البورصة

وكان من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال وجعله ينافس المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال، وقد قام بعدت خطوات للدخول إلى البورصة من بينها[3]:

في 11 أفريل 1998: قدم مجمع صيدال طلب الدخول إلى البورصة وقد تم الإمضاء على هذا الطلب من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة للجزائر COSOB.

---

[1] www.saidalgroup.dz

[2] فاطمة محبوب، **تأثير التحالف الاستراتيجي على الأداء التنافسي في المؤسسة الصناعية**. دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص153.

[3] تزغيني صبرينة، **دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل القدرات الإبداعية للمؤسسة.** دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 153.

في 18 أفريل 1998 تم التوقيع على اتفاقية ما بين المجمع ومكتب الدراسات العالمي والهدف منها قيام هدا المكتب بتقييم مؤسسة صيدال، حيث دامت مدة هذه الاتفاقية أربعة أشهر.

وفي هذه الخطوة تبنت الجمعية العامة غير عادية للمساهمين للشركة العمومية الوطنية لصيدال بتاريخ 22 جوان 1198 القرار رقم 04 للجمعية العامة الغير عادية وباقتراح من مجلس الإدارة، الذي يسمح لصيدال بالدخول للبورصة.

ويمكن القول بأن تقييم تجربة مجمع صيدال لبورصة الجزائر يكون على أساس التعرض إلى التطورات التي حدثت بالمجمع سواء في رقم الأعمال أو في النتائج، ففي سنة 1998 حققت صيدال أكثر من 28%مقارنة مع سنة 1997، ومن جهة أخرى فقد قامت صيدال بتصدير منتجاتها سنة 1998 إلى العراق بقيمة 950.000 دولار، بحيث سجل مجمع صيدال تطورا ايجابيا في الإنتاج والذي تمثل نسبة 10%.

ولتوضيح كيفية توزيع أرباح الأسهم في مجمع صيدال قمنا بأخذ أمثلة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية جيجل

مثال رقم 01:

وفقا للمعلومات الواردة في NDS60/20 بتاريخ 2020/08/31 نرسل إليك بموجب بيان مفصل بشأن دفع توزيعات أرباح أسهم صيدال باستثناء 2016، 2017، 2018 ويتم حساب الارباح عن طريق قسمة توزيعات الارباح للسهم الواحد للعام السابق على السعر الحالي للسهم ثم ضرب هده القيمة في 100.

توزيعا الارباح = (الارباح الموزعة للسهم الواحد / سعر السهم الواحد) x 100

الاسم واللقب	رقم الحساب	رقم الشهادة	عدد الاسهم	قيمة التحويل	تاريخ الصفقة
دراجي مختار			25	سنة 2016 1000.00 دج	2022/04/14
			25	سنة 2017 1125.00 دج	2022/04/14
			25	سنة 2018 1012.50دج	2022/04/14
			25	سنة 2019 625.00دج	2022/04/20
المجموع				37262.50	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

المبحث الثالث: طرق تقييم الأسهم

لتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم، يصبح لزاما على المستثمر تقدير الربحية المستقبلية للسهم، وعليه فإن سعر السهم في البورصة يتحدد وفقا لتقديرات المتعاملين لتلك النتائج المحققة والتي يمكن أن يعبر عنها بواسطة التدفقات النقدية، الأرباح المحققة من قبل المنشأة أو الأرباح الموزعة على المستثمرين، وغيرها من العوامل التي سبق شرحها، والتي يمكن استخدامها في الحصول على القيمة الحالية للسهم بغرض تقييمه وفي هذا الصدد توجد عدة طرق تستخدم في عملية تقييم الأسهم أو تقدير قيمتها الحقيقية تختلف باختلاف الجهة المهتمة بالتقييم وكذلك الغرض منه وسنقتصر فقط على الطرق التالية:

المطلب الأول: تقييم الأسهم بواسطة الأرباح الموزعة

يعتبر الهدف الرئيسي من هذا النموذج هو ايجاد قيمة السهم المتمثلة بجمع القيمة الحالية لسلسلة متنامية من توزيعات الأرباح المستقبلية، والتي تخصم من كل مرحلة من مراحل هذه السلسة كمعدل خصم معين أو معدل عائد مطلوب يتلاءم مع درجة مخاطرها.

ويوجد لنموذج خصم التوزيعات النقدية ثلاث حالات لتقييم الاسهم المبنية على أساس كيفية توزيع الأرباح المستقبلية، فتوزيعات السهم قد تبقى ثابتة من سنة لأخرى، كما أنها قد تتزايد أو تتناقص من فترة لأخرى[1]. وفيما يلي تحليلا لتلك الحالات:

أولا: حالة التوزيعات الثابتة

قد يتوقع المستثمرين أن تظل قيمة التوزيعات الثابتة من سنة لأخرى بمعنى أنه لا يوجد نمو في التوزيعات، وهنا يجب الإشارة إلى أنه لحساب قيمة السهم العادية في ظل هذه الحالة ينبغي أن نفرق بين الاستثمار في السهم لفترة محدودة، والاستثمار في السهم لفترات غير محددة اعتمادا على خاصية أن الأسهم ليس لها تاريخ استحقاق، ففي حالة الاستثمار لفترة زمنية محدودة فإن قيمة السهم تتحدد وفق المعالة التالية لجوردن:

$$p = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{D_t}{(1 + r_s)^t}$$

حيث أن:

[1] بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، **الأسواق المالية الدولية – تقييم الأسهم والسندات**– الطبعة الأولى، دار بن زيد للطباعة والنشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 163.

P: قيمة السهم الحقيقية

D_t: التوزيعات النقدية المتوقعة في نهاية الفترة

r_s: معدل الخصم (معدل العائد المطلوب)

أما في ظل افتراض أن الأسهم ليس لها تاريخ استحقاق (غير محددة المدة) فإن قيمة السهم يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

$$P = \frac{D_t}{r_s}$$

جدول رقم3: يمثل كيفية حساب قيمة السهم

السنوات	التوزيعاتالنقدية المتوقعة في نهاية الفترة	معدل الخصم	قيمة السهم
1999	36.00 دج	10%	360.00 دج
2000	20.00 دج	7%	285.00 دج
2001	40.00 دج	5%	800.00 دج
2002	33.00 دج	12%	275.00 دج
2003	33.00 دج	8%	412.00 دج
2004	20.00 دج	9%	222.00 دج
2005	20.00 دج	10%	200.00 دج
2006	23.00 دج	6%	383.00 دج
2007	11.00 دج	11%	100.00 دج
2008	35.00 دج	14%	250.00 دج
2009	35.00 دج	4%	875.00 دج
2010	35.00 دج	15%	233.00 دج

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 2

$$p(1999) = \frac{D_t}{r_s} = \frac{36.00}{10\%} = 360.00\ DA$$

وهكذا بالنسبة للسنوات الأخرى

ثانيا: حالة التوزيعات ذات النمو الثابت

يفترض هذا النموذج أن توزيعات الأرباح تنمو بمعدل نمو ثابت إلى ما لا نهاية، حيث يمكن تحديد قيمة السهم وفقا لنموذج جوردن كما يلي:

$$P = \frac{D_{0(1+g)}}{r_s - g}$$

حيث أن:

D_0: التوزيعات النقدية للسنة السابقة

g: معدل النمو في التوزيعات النقدية

مثال: اذا كانت التوزيعات النقدية السابقة هي40,50 دج للسهم وكان المستثمر يطلب عائد قدره 14% ومعدل نمو الشركة هو 6% فما هي قيمة السهم الحالية إذا علمت أن معدل النمو ثابت؟

الحل

$$P = \frac{D_{0(1+g)}}{r_s - g} = \frac{40,50(1 + 0.06)}{0.14 - 0.06} = 536.62$$

ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

- معدل التوزيعات النقدية تنمو بمعدل ثابت.
- سعر السهم المتوقع ينمو بنفس نسبة النمو.
- معدل العائد الرأسمالي ثابت ويساوي معدل النمو.
- لا يوجد تمويل خارجي، أي أن المنشأة تعتمد بالكامل على حقوق الملكية لتمويل استثماراتها.

ثالثا: حالة التوزيعات التي تنمو بمعدل غير ثابت

تفترض الحالة السابقة أن الشركات تتسم توزيعاتها غير الثابتة، في حين أن الواقع يشير إلى أن توزيعات العائد للعديد من المنشآت يتسم بتقلب معدلات نموه، لذلك تم تطويره ليعكس هذه الحالة وبالتالي يتم تقدير قيمة السهم من خلال المعادلة التالية[1]:

[1] بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، نفس الرجع السابق، ص 164.

$$p = \sum_{t=1}^{n} \frac{D_t}{(1+r_s)^t} + \frac{\hat{p}_n}{(1+r_s)^n}$$

حيث أن: $\hat{p}$ سعر السهم العادي في الفترة n

وطبقا لما سبق يمكن تحديد القيمة الحقيقية للسهم من خلال الخطوات التالية:

- تقدير التوزيعات النقدية لكل سنة خلال فترة عدم ثبات النمو.
- تحديد سعر السهم المتوقع في نهاية فترة النمو غير الثابتة.
- تحديد القيمة الحالية للتوزيعات النقدية لكل سنة خلال فترة عدم ثبات النمو والقيمة الحالية لسعر السهم المتوقع في نهاية النمو غير الثابت، حيث يكون مجموع تلك القيم مساوية للقيمة الحقيقية للسهم.

مثال: وزعت الشركة ذات الأسهم (صيدال) أرباحها بالنسبة لكل سهم من خلال عدد معين من السنوات ولاحتساب ارباح أحد المستثمرين في أسهم هذه الشركة علما أنه يملك 25 سهم

جدول رقم 04: يمثل الأرباح الموزعة وأرباح الأسهم لمجمع صيدال

السنوات	الأرباح الموزعة /للسهم الواحد	أرباح الأسهم
1999	36.00 دج	900.00 دج
2000	20.00 دج	500.00 دج
2001	40.00 دج	1000.00 دج
2003/2002	33.00 دج	825.00 دج
2004	20.00 دج	500.00 دج
2005	20.00 دج	500.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على شهادة أسهم

– التسجيل المحاسبي لعملية الحصول على عوائد من الاسهم

		2000/07/27		
3409211	34092110	"قيد إثبات الحصول على عوائد من الأسهم لسنة 1999 "	900.00	900.00
		2001/12/19		
3409211	34092110	"قيد إثبات الحصول على عوائد من الأسهم لسنة 2000 "	500.00	500.00
		2002/08/30		
3409211	34092110	"قيد إثبات الحصول على عوائد من الأسهم لسنة 2001 "	1000.00	1000.00
		2003/08/30		
3409211	34092110	"قيد إثبات الحصول على عوائد من الأسهم لسنة 2002 "	225.00	225.00
		2004/08/30		
3409211	34092110	"قيد إثبات الحصول على عوائد من الأسهم لسنة 2003 "	500.00	500.00

المطلب الثاني: تقييم الأسهم بواسطة التدفقات النقدية

عادة ما يتم تقييم أي أصل من الأصول المالية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تنتج عن ذلك الأصل، وقيمة الأسهم مثلا تمثل القيمة الحالية للتوزيعات المنتظر الحصول عليها مستقبلا، هذا ويمثل التدفق النقدي الصافي كافة التدفقات الداخلية مطروحا منها التدفقات الخارجية التي سببها الاستثمار المعني، وعليه فإن الفرق الأساسي بين معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومعيار الأرباح الموزعة بالنسبة للمستثمر هوا أن الأول يأخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية للأصل بعد اهتلاكه وبينما لا يأخذها المعيار الثاني في الحسبان، وذلك على اعتبار أن الأرباح الموزعة على حملة الأسهم هي عبارة عن تدفق دائم وأبدي طالما أن المنشأة مستمرة في نشاطها.

كما هو معروف فإن القيمة الحالية ترتكز في حسابها على مفهوم الخصم الذي تخضع له التدفقات النقدية حتى تصبح لها دلالة اقتصادية، وهذا راجع إلى مفهوم القيمة الزمنية للنقود والتي تعني أن أي مبلغ من النقود متوفر لدى المستثمر اليوم أفيد له من نفس المبلغ بعد مدة زمنية، وذلك بسبب عامل التضخم الذي أصبح الميزة السائدة للاقتصاديات الحديثة.

وعليه وحتى يتسنى لأي مستثمر تقييم الأسهم التي بحوزته فإنه يجب أن يقوم بتقدير التوزيعات التي ينتظر أن يحصل عليها في السنوات القادمة ثم يقوم بخصمها بسعر خصم معين من أجل تحديد قيمتها الحالية، التي يمكن مقارنتها في بدائل استثمارية أخري من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية[1].

يمكن تلخيص معادلة النمو غير الثابت أو المتغير للتوزيعات للعوائد من خلال المعادلة التالية:

$$p_0 = \frac{D_0(1+g_1)}{(1+k)^1} + \frac{D_1(1+g_2)}{(1+k)^2} + \cdots + \frac{D_n(1+g_{n+1})}{K-g_{n+1}} \times \frac{1}{(1+k)^n}$$

حيث تمثل المتغيرات التالية: P_0: القيمة الحالية للسهم، D التوزيعات لكل سنة، D_n: توزيعات السهم العادي خلال الفترة n، g: معدل نمو التوزيعات، k: معدل العائد المطلوب على السهم العادي من طرف المستثمر، n: نهاية فترة النمو، g_{n+1}: معدل التوزيعات العادي (الثابت) بعد فترة النمو غير العادي للتوزيعات.

المطلب الثالث: نموذج التقييم المحاسبي

لمواجهة بعض أوجه القصور في النماذج السابقة أهلسون نموذجا عرف بنموذج التقييم المحاسبي لتسعير الأسهم يعتمد على المعلومات المحاسبية خلافا لنموذج التقييم اللذان كانا يعتمدان على خصم التوزيعات

[1] محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة – أسهم – السندات – أوراق مالية**. الطبعة الأولى، 2006، ص 310.

والتدفقات النقدية، ولا يعتمدان على القيم المحاسبية ولا يسمح أي منها بدراسة أثر المعالجات المحاسبية التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية من حيث ترحيل بعض المكاسب والخسائر إلى حقوق الملكية بقائمة المركز المالي بدلا من ترحيلها إلى قائمة الدخل، في الحقيقة فإن نموذج التقييم المحاسبي الذي قدم في سنة 1995 ينطلق من نموذج خصم التوزيعات النقدية التقليدي، وباستخدام افتراضات معينة ينتهي إلى نموذج قائم على أساس حق الملكية والربح غير العادي المتوقع لعدد لا نهائي من الفترات المالية، ثم ينتقل بناء النموذج إلى ما يعرف بديناميكية المعلومات بتقدير الربح غير العادي على مدار مدى زمني لانهائي وذلك لتحويل نموذج محاسبي إلى نموذج قابل للتطبيق[1]. وبناءا على ذلك فإن النموذج المحاسبي يؤسس على ثلاث فرضيات تشمل ما يلي:

الافتراض الأول: قيمة السهم تتحدد بخصم التوزيعات النقدية المستقبلية، وتعتبر هده العلاقة في تقييم السهم هي النموذج المالي التقليدي حيث تتحدد قيمة السهم بالقيمة الحالية للتوزيعات النقدية لعدد غير محدد من الفترات المالية.

الافتراض الثاني: تربط علاقة الفائض الصافي التي قدمها الباحثان بين التوزيعات النقدية المستخدمة كأساس لنموذج التقييم من ناحية، والقيم المحاسبية الأصلية الناتجة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من ناحية أخرى، تتمثل هذه القيم في صافي الربح والقيمة الدفترية لحق الملكية وكلاهما يمثل أرقام نهاية محاسبية، جوهر علاقة الفائض الصافي وأن الأرباح يتقرر توزيع جانب منها والباقي يرحل إلى حق الملكية إما إلى الاحتياطات أو الأرباح المحتجزة وكلاهما يعتبر إضافة إلى القيمة الدفترية لحق الملكية.

الافتراض الثالث: استخدم مفهوم الربح الباقي كبديل عملي عن الربح غير العادي، مفهوم الربح الباقي يشير إلى الزيادة في صافي الربح من الأنشطة العادية على العائد الذي يمكن تحقيقه إذا تم استثمار حقوق الملاك في استثمار بديل بخلاف الاستثمار في عمليات المنشأة ويعبر عن ذلك بالزيادة في صافي الربح على العائد العادي الذي يمكن حسابه على حق الملكية في بداية الفترة، ويستخدم لحساب هذا العائد نفس معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية.

ويمكن احتساب القيمة الحقيقية وفقا لنموذج التقييم المحاسبي من خلال المعادلة التالية:

$$p_t = b_t + a_1 x_t^a + a_2 v_t$$

حيث أن: P_T: سعر السهم في بداية الفترة t، b_T: القيمة الدفترية للسهم في بداية الفترة t، X^a_T: يمثل الربح اباقي في نهاية الفترة t (الربح غير العادي)، a_1، a_2: معاملات النموذج، V_T: المعلومات الأخرى.

[1] أسعد حميد العالي، **الادارة المالية– الأسس العلمية والتطبيقية**.الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012، ص 154.

معلومات أساسية متاحة في تاريخ التقييم

وتشمل معلومات حول القيمة الدفترية للسهم وقيمة الربح غير العادي في نفس التاريخ، ثم المعلومات الأخرى المتاحة عن السهم في السوق أو من الصناعة التي تعمل فيها الشركة، ويمكن الحصول على القيمة الدفترية والربح المتبقي من خلال القوائم المالية للشركة، أما المعلومات الأخرى فإن أفضل تقدير لها يتمثل في الزيادة أو النقص في الأرباح المتوقعة المتاحة لعدد من السنوات، أو أن يتم افتراض قيمة صفرية في هذه المعلومات الأخرى، ومن تم فإن قيمة السهم تتحدد بالقيمة الدفترية مضاف أليها الربح الباقي حيث أن القيمة الدفترية لا يحتاج في حسابها إلى افتراضات عديدة إذ تحسب بصورة مباشرة من قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية (t) بقسمة مجموع حقوق الملكية على عدد الأسهم، حيث أنها تتأثر بالفائض الصافي كما صوره النموذج[1].

[1] بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، نفس المرجع السابق، ص 168.

خلاصة الفصل

وفي الأخير نستنتج أنه كان هدف الجزائر وراء إنشاء بورصة القيم للانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق من جهة وتحقيق الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية من جهة أخرى، كما أن الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر تتمثل في لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مؤسسة ادارة بورصة القيم ومؤسسة المؤتمن المركزي على السندات، كما أنه ورغم دخول مجمع صيدال الى بورصة الجزائر الى أنها لم تكن مصدرا لتمويل استثماراته التي مازال يمولها عن طريق القروض المتحصل عليها من الصندوق الوطني للاستثمار أوعن طريق دعم من الدولة.

كما توصلنا الى أن عملية تقييم الأسهم ومهما اختلفت الطرق المتبعة في ذلك فإنها تؤدي الى نفس النتيجة باعتبار أن الأرباح الموزعة هي جزء من الأرباح المحققة وأن صافي التدفقات النقدية ماهي إلا صورة من صور النتائج المحققة من قبل المنشأة.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيها في الجزائر وذلك بطرح الإشكالية التالية: ما مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة في الجزائر؟ حيث تبين لنا أن معايير المحاسبة الدولية تبنت القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية والتي جاءت كبديل عن التكلفة التاريخية، كما أن الجزائر اعتمدت على النظام المحاسبي المالي كبديل عن المخطط الوطني للمحاسبة.

تضمنت بعض المعايير ارشادات محدودة حول قياسات القيمة العادلة في حين تضمنت معايير أخرى ارشادات شاملة ولكنها لم تكن متناسقة على الدوام، ولحل هذا المشكل جاء المعيار الدولي رقم 13 لتوحيد قياس القيمة العادلة ضمن كافة المعايير.

توفر القيمة العادلة معلومات مالية ومحاسبية تمتاز بالخصائص النوعية من حيث الملائمة، الوضوح، القابلية للمقارنة وكذلك التوقيت المناسب إلا أنها تفتقر لخاصية الموثوقية.

أولا: نتائج الدراسة

لقد توصلت هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1 النتائج النظرية

انطلاقا من الجوانب النظرية التي تناولتها الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة له دور فعال في القياس والإفصاح المحاسبي.
- معايير التقارير المالية الدولية هي عبارة عن قواعد وأسس تضبط الممارسات المحاسبية وتتميز بالمرونة وتتغير بتغير الظروف الاقتصادية، كما تتميز بالخصوصية.
- القيمة العادلة مفهوم حديث مما أدى إلى صعوبة في فهمها وتطبيقها لأن المجتمع المحاسبي لا يهتم بالمعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى غياب أسواق مالية نشطة.
- رغم الميزات الكثيرة والمتعددة التي تختص بها القيمة العادلة إلا أن بها بعض العيوب التي تحد من وضيفتها.
- معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقمIFRS13بعنوان " قياسات القيمة العادلة " وضع إطار لتوحيد مفهوم القيمة العادلة وتقديم ارشادات عريضة لتطبيق القيمة العادلة وتنظيم مسألة الإفصاح عنها في القوائم المالية بدلا من التضارب الحاصل في عدد من المعايير بشأن تعريف وتطبيق القيمة العادلة.

2 النتائج التطبيقية

- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
- تداول الأوراق المالية في بورصة الجزائر مقتصر على نوع من الأسهم وهي الأسهم العادية الإسمية.
- جاءت بورصة الجزائر كنتيجة حتمية لسلسة من الاصلاحات التي خاضتها البلاد ابتداء من سنة 1980 بعد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.
- يؤثر تبني القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم وذلك من الناحية النظرية حيث أنه عندما تتبنى الشركات القياس بالقيمة العادلة تقترب نسبة سعر السهم والقيمة الدفترية من الواحد مما يعني أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة لمتخذي القرارات مما ينعكس على أسعار أسهم هذه الشركة.
- إن عملية تقييم الأسهم ومهما اختلفت الطرق المتبعة في ذلك فإنها تؤذي إلى نفس النتيجة باعتبار أن الأرباح الموزعة هي جزء من الأرباح المحققة وأن صافي التدفقات النقدية ما هي إلا صورة من صور النتائج المحققة من قبل المنشأة.

الإجابة على الفرضيات

- عدم وجود اختلاف جوهري بين تغيرات القيمة العادلة وتقلبات الأرباح الدفترية وهذا كجواب على الفرضية الأولى.
- تطبيق محاسبة القيمة العادلة لها أثر ايجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات خاصة فيما تعلق الأمر بالملائمة والموثوقية وهذا ما يأكد صحة الفرضية الثانية.
- من بين العوائق والصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية نجد عدم توفر سوق مالي وكذلك عدم جاهزية البنوك التجارية بالإضافة إلى عدم فاعلية وديناميكية البنوك التجارية في البورصة وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: الاقتراحات

- من الضروري الموازنة بين خاصيتي الموثوقية والملائمة أثناء تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي وألا يكون هناك ترجيح لتطبيق خاصية على حساب خاصية أخرى.
- يجل على الدول الراغبة في تطبيق هذا المبدأ القيام بإصلاحات محاسبية واقتصادية جدية للزيادة من فاعلية القياس بالقيمة العادلة.
- من الضروري قيام الباحثين في المستقبل بدراسة أسباب تمسك التشريعات الضريبية بالتكلفة التاريخية وعدم رغبتها بتعديل قوانينها بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة.

- يجب النهوض ببورصة الجزائر وذلك بتشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات غير
- المدرجة على دخول البورصة ويعتبر هذا أحد التدابير لأجل تطبيق القيمة العادلة.
- يرجى إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكي تتفق مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13

ثالثا: آفاق الدراسة

تطرقنا في دراستنا الى موضوع تقييم مدى امكانية تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة في البيئة الجزائرية وكأفاق للبحث في هذا الموضوع نقترح الدراسات التالية:

- متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.
- أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتطبيق القيمة العادلة.
- مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات القياس وفق القيمة العادلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد محمد محمد الجلف، المنهج المحاسبي لعملية المراجعة في المصارف الاسلامية. الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،1996أسعد حميد العالي، الادارة المالية–الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012.
2. بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية–تقييم الأسهم والسندات، الطبعة الأولى، دار بن زيد للطباعة والنشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.
3. حسن عمر محمد، سعد الساكني، معايير المحاسبة الدولية والأزمة العالمية. الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية. الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
5. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
6. سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010.
7. شمعون شمعون، بورصة الجزائر، تقديم عبد الرزاق موري، الطبعة الثانية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
8. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الشركات المساهمة في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010.
9. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الرابع، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، 2004.
10. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية. الدار الجامعة، الجزء الأول، 2004.
11. طلال الجاجاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته. دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020.
12. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي برج بوعريريج، الجزائر، 2009.
13. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
14. عبد الغفار حنفة، بورصات الأوراق المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، كلية العلوم التجارية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2020.

15. فارس جميل الصوفي، معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، الاردن، 2010.
16. كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
17. محمد السعيد عبد الهادي، الادارة المالية-الاستثمار والتمويل، التحليل المالي في الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة سانتانيل، دبي، 2008.
18. محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة-أسهم سندات – أوراق مالية، الطبعة الأولى، 2006.
19. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية في منضمات الأعمال. دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2019.
20. ناصر نور الدين عبد اللطيف، القياس والافصاح المحاسبي على المخاطر في البنوك الاسلامية.الدار الجامعية، مصر، 2015.
21. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2009.
22. وليد بن تردان، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، 2018.

ثانيا: المجلات والمقالات

23. ابراهيم يعقوب اسماعيل، هلال يوسف صالح، أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان، 2016.
24. أحسن عثماني، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
25. احمد الصالح سباع، أنيس هزلة، وآخرون، دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد02، الجزائر، 2018.
26. احمد قايد نور الدين، سعيدي عبد الحليم، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد13، 2019.
27. اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد30، جامعة الاسراء، العراق2012.

28. أسيل عطية، عبيد النعيمي، خولة حسين حمدان، القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد10، العدد02، جامعة بغداد، العراق، 2018.

29. بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد، دور الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية، 2019.

30. بلعور سليمان، بن اودينه بوحفص، صعوبة تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

31. بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية. دراسة مقارنة مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد الأول، العدد الرابع، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017.

32. بهلول نور الدين، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء الاداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2012.

33. بونعجة سحنون، أهمية القيمة العادلة كأسلوب ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد1، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020.

34. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات. مداخلة في الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

35. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات. مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 7/6 ماي 2012.

36. رونالد عبد القادر، معوقات وسبل تفعيل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد1، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.

37. زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واثرها في تقييم ادرار الحرب. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون،2009.

38. سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد3، جامعة الاغواط، الجزائر، مالرس2018.

39. سمير محي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 5، العدد9، جوان 2021.

40. سيد محمد، الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013.
41. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. العدد السادس، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
42. ضيف الله محمد الهادي، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.
43. عادل سليماني، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية. مجلة البديل الاقتصادي، العدد2، جامعة الجزائر3، 2013.
44. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، نافع أحمد عساف، وآخرون، التحديات التي تواجه مدققي الحسابات في فلسطين عند القياس بالقيمة العادلة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، جامعة فلسطين التقنية خضوري،2019.
45. عبلة قوادري، فعاليات القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية IFRS13 بالبيئة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد1، جامعة سطيف1، الجزائر، ديسمبر 2020.
46. عزالدين حملة، عثمان علان، بورصة الجزائر بين الركود وآليات التفعيل. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد4، العدد2، جامعة اكلي محنداو لحاج، البويرة، الجزائر، جوان 2018.
47. عسولة محمد أمين، عوايجية حياة، وأخرون، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد7، العدد2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020.
48. علي بوزيت، هشام شلغام، وآخرون، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد06، العدد2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.
49. عمار بن عيشة، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
50. عوض الله جعفر الحسين، ابو بكر، اهمية وجودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم والثقافة، المجلد12، العدد2، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، نوفمبر 2012.
51. فارس بن يدير، هشام شلغام، وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016.

52. فريدة بن شنهو، واقع السوق المالي في الجزائر وأفاق تطوير فعالياته في ظل التغيرات العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد13، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر،2016.
53. فيصل عطية، مسعود درواسي، مدى توافق الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي واثرها على الافصاح المالي. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد2، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2021.
54. قوادري عبلة، دراسة مقارنة بين بديلي القياس المحاسبي والتكلفة التاريخية والقيمة العادلة. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14، سطيف، الجزائر، 2018.
55. كنزة قريشي، توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة بين متطلبات القياس واشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجد19، العدد1، جامعة سطيف1، ديسمبر2019.
56. لقاء مالك عبد الرحمان، احسان شمران الياسري، دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد14، العدد47، 2019.
57. ماحي عبد الحميد، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق. مجلة أكاديمية دولية، محكمة سداسية مختصة في الإدارة والتسويق، العدد الأول، جامعة نور البشير، البيض، الجزائر، 2020.
58. محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، دراسة مقاربة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية الاسلامية. الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الاسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
59. مريم باي، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية والدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد4، العدد3، جامعة ميلة، الجزائر، 2017.
60. هواري معراج، حديدي آدم، دور القياس والافصاح في القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد18، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

61. بلعيد وردة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والافصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بو الضياف، الجزائر، 2020.
62. حمزة بن خليفة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن، لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018.

63. داشير مليكة، التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيثات. مدكرة ماجيستر في العلوم التجارية، البليدة2، الجزائر، 2016.
64. رنا علي صقور، دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. رسالة ماجيستر، جامعة دمشق، 2014.
65. ريهام خالد الشورة، أثر الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فعالية ذكاء الأعمال دراسة حالة على شركة فينكا الأردن للتمويل الأصغر مدكرة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، 2020.
66. صبرينة تزعيني، دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل القدرات الابداعية للمؤسسة دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، بسكرة، الجزائر، 2015.
67. عبد المنعم عطى الله الغلول، دور الافصاح المحاسبي في دعم دور الرقابة والمسائلة للشركات المساهمة. رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، 2008.
68. غنية جودي، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها، مدكرة ماجيستر في علو التسيير جامعة الجزائر3، 2012.
69. فارس بن يدير تقييم واقع محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2019.
70. فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، مدكرة ماجيستر في العلوم التجارية، ورقلة، الجزائر، 2015.
71. فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاد القرارات. بحث استكمالي للحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة،2088.
72. محبوب فاطيمة، تأثير التحالف الاستراتيجي على الأداء التنافسي في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

رابعا: النصوص القانونية والوثاق الرسمية

73. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد الرابع والعشرون، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون رقم11/07، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
74. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية النظام رقم09/08 المتعلق بقواعد تقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية، العدد14، 25 فبراير، 2010.

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية، قرار يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات وعرضها وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية، العدد19، 25 مارس، 2009، المادة02.

76. الرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد28/27، ماي 2008، المادة 6.

خامسا: المواقع الالكترونية

77. www.bakertilly.com

78. www.saidalgroup.dz

الملاحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

Groupe Régional d'Exploitation de Jijel « 018 »

Jijel le 6 /2/2022

S/D Exploitation
SCE Animation Commerciale
BF/ N° /2022

Direction De La Trésorerie
-121- ALGER

Paiements Dividendes Action « SAIDAL»

= AOURACI

Conformément aux instructions contenues dans la **NDS 60/20** du **31/08/2020**, nous vous transmettons ci-après un état détaillé relatif au paiement des dividendes action **SAIDAL ex 2016,2017,2018 et 2019** concernant notre agence [redacted]

ALE	Indice	Nom & Prénom	N° Compte	N° Certificat	Nbre d'actions	Montant Opération	Date opération
TAHER	695	[redacted]	[redacted]	[redacted]	25	Année 2016 1 000,00 DA	14/04/2022
						Année 2017 1 125,00 DA	14/04/2022
						Année 2018 1 012,50 DA	14/04/2022
						Année 2019 625,00 DA	25/04/2022
TOTAL						3 762,50	

Nous vous en souhaitons bonne réception.

Le Directeur du GRE — Le S/D Exploitation

Directeur du GRE — Sous Directeur Exploitation

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.ق 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر- 17 شارع العقيد عميروش

STRUCTURE EMETTRICE	DIRECTION DE LA TRESORERIE & DES MARCHES DE CAPITAUX
NATURE DU TEXTE	NOTE DE SERVICE
DATE D'EMISSION	30/06/2020
NUMERO D'ORDRE	60 /2020
DESTINATION	ENSEMBLE DES G.R.E
OBJET	PAIEMENT DIVIDENDES « ACTION MATERIALISEE » GROUPE SAIDAL (Exercice 2019)

A REPERTORIER

La présente note de service a pour objet de définir les modalités pratiques de paiements des dividendes aux actionnaires du « **GROUPE INDUSTRIEL SPA SAIDAL** » sur les actions matérialisées.

I/PREAMBULE

Le Groupe Industriel SAIDAL Spa a décidé de distribuer à ces actionnaires, le dividende au titre de l'exercice 2019. Il est fixé à **vingt cinq dinars (25 DA)** par action.

Notre banque, au même titre que ses confrères a été sollicitée pour participer à cette opération dont la période de paiement est fixée du **04 Août 2020 au 31 Mai 2021**.

Les agences devront assurer le paiement des dividendes des exercices antérieurs lorsqu'il est constaté que ceux-ci n'ont pas fait l'objet de paiement.

Pour les exercices antérieurs le dividende est fixé par action comme suit :

- **Exercice 2018 :40,50 DA**
- **Exercice 2017 :45 ,00 DA**
- **Exercice 2016 :40 ,00 DA**
- **Exercice 2015 :40,00 DA**
- **Exercice 2014 :40,00 DA**
- **Exercice 2013 :40,00 DA**
- **Exercice 2012 :40,00 DA**
- **Exercice 2011 :35,00 DA**
- **Exercice 2010 :35,00 DA.**
- **Exercice 2009 :35,00 DA**
- **Exercice 2008 :35,00 DA.**
- **Exercice 2007 :11,00 DA.**
- **Exercice 2006 :23,00 DA**
- **Exercice 2005 :20,00 DA.**
- **Exercice 2004 :20,00 DA.**
- **Exercice 2002/2003 :33,00 DA.**
- **Exercice 2001 :40,00 DA.**
- **Exercice 2000 :20,00 DA.**
- **Exercice 1999 :36,00 DA.**

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.54.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

« Aucun frais de banque ne doit être perçu, lors du paiement du dividende ».

(Veuillez inviter le client à dématérialiser ses titres en lui ouvrant un compte série 900 (documents réglementaires exigés). Ce dernier sera actionné pour toute opération liée aux titres).

II / ORGANISATION EMPRISE EN CHARGE DE L'OPERATION

1/ Organisation du dispositif de paiement au niveau Agence

Les agences du réseau d'exploitation sont invitées à prendre en charge cette opération de règlement des dividendes, dont le montant global, déterminé sur la base du nombre d'actions détenus (Nb d'actions x 25 DA), porté au crédit du compte du bénéficiaire, doit être mentionné dans les deux cases réservées au verso du certificat au paiement de dividendes, à l'encre indélébile, et sur deux lignes comme suit :

1ere ligne : banque +agence +indice agence.

2ème ligne : date + visa

Pour une meilleure prise en charge, chaque agence devra tenir un registre de suivi, selon le modèle ci-après :

REGISTRE DE PAIEMENT DES DIVIDENDES
ACTION GROUPE SAIDAL Spa Exercice 2018.

Agence	Indice	Nom&Prénom Ou Raison sociale	N° Compte bancaire	N° Certificat	Nb d'actions	Montant Dividende	Date de paiement
Totaux							//////////

N/B : Toutes les rubriques doivent être obligatoirement remplies en conformité avec le titre présenté par l'actionnaire.

Avant de procéder au règlement des dividendes, il y a lieu de s'assurer que l'actionnaire ouvre droit à ce dividende et qu'il ne l'a pas perçu, si rien n'est indiqué sur le verso du certificat.

SCHEMA COMPTABLE POUR LE PAIEMENTS DES DIVIDENDES DES TITRES SAIDAL.

III. PROCEDURES COMPTABLES (Sur le nouveau système d'information)

AU NIVEAU DES ALE.

Le préposé entre dans le module Transfert des Fonds –Opération saisie contrat ou par le raccourci FTDTRONL.

Une fois le masque apparait sur l'écran, cliquer sur nouveau puis saisir le produit approprié RDSA Règlement Dividende SAIDAI, des titres matérialisés par des certificats d'actions (les états doivent être tenus séparément pour chaque exercice)

Puis cliquer sur P pour propager

1ère fenêtre (principale)

-Débit compte : BA3409211 sommes dues par la clientèle, dans l'environnement (ALE)

-Crédit compte client (l'actionnaire)

Saisir le montant des dividendes à payer au client, puis cliquer sur enrichir.

2ème fenêtre- détails de la partie paiement de dividendes SAIDAL

Information sur la remise : a) bien mentionner paiement des dividendes et préciser l'action SAIDAL

b) préciser le nombre d'actions ainsi que les années à régler pour les actionnaires n'ayant pas perçus leurs dividendes depuis plusieurs exercices (voir le verso du certificat d'actions)

Puis enregistrer et autoriser l'opération par les utilisateurs habilités.

Les paiements effectués, au delà du délai fixé, ne seront pas pris en considération par la DTMC 121 et les Directeurs d'agences qui auront commis une telle erreur en supporteront les conséquences..

Les clients ayant déposés leurs certificats dans le cadre de la dématérialisation, seront crédités du montant de leurs dividendes par la DTMC directement ou via leur agence domiciliataire au cas où le client ne détient pas de compte.

AU NIVEAU DU GRE

Dés réception des états de paiement de la part des agences rattachées et après un ultime contrôle, le GRE transmettra une situation récapitulative par exercice, en double exemplaires, à la Direction de la Trésorerie et des Marchés de Capitaux -121- et ce, chaque mois.

Chaque situation doit être obligatoirement apposée du cachet rond, la griffe et signature du premier responsable du GRE.

Pour éviter l'état de suspens, le personnel chargé de l'opération au niveau des GRE doit confirmer avec la DTMC les paiements effectués par leurs agences rattachées par l'envoi d'une situation globale par fax, dés la clôture de l'opération.

Messieurs les Directeurs des GRE, sont priés d'inviter l'ensemble des agences, placées sous leur autorité, à respecter scrupuleusement la période de paiement indiquée plus haut et à veiller à l'application des présentes instructions.

Le préposé actionne le module Transfert des Fonds –Opération saisie contrat ou par le raccourci FTDTRONL

Produit TDSA Traitement Dividendes SAIDAL / AURASSI

La saisie doit se faire aussi séparément pour chaque titre si toutefois le client est actionnaire dans les deux sociétés.

Puis cliquer sur P pour propager

1ère fenêtre (principale)

-débit compte : BA3409211 sommes dues par la clientèle, dans votre environnement (GRE)

-crédit compte: BA3409211 sommes dues par la clientèle, dans votre environnement (ALE)

Saisir le montant des dividendes à payer au client, puis cliquer sur enrichir.

2ème fenêtre –détails de la partie aller directement sur les cases information sur la remise afin de saisir le libellé desdites opérations (action), puis enregistrer et autoriser l'opération par les utilisateurs habilités.

La transmission des bordereaux par fax est indispensable pour le nivellement de votre compte et procéder à la demande de règlement auprès des émetteurs, et ce, chaque fin de semaine.

IV-DISPOSITIONS FINALES

a/- Messieurs les Directeurs des GRE doivent, dès réception de la présente circulaire :

- en assurer une diffusion immédiate à leurs agences rattachées ;
- assister les agences de rattachement en termes d'organisation et de suivi de cette opération.

b/- La sous-direction des marchés de capitaux de la DTMC -121- demeure disponible pour prendre en charge les difficultés rencontrées éventuellement par les structures du réseau pour l'application des dispositions de la présente note de service et de vous tenir informer des changements qui peuvent subvenir quant aux modalités de prise en charge de l'opération du paiement de dividendes.

P/la D.T.M.C

Chef de Division

N. BOUZID

رقم الشهادة

شهادة أسهم

القيمة الإسمية للسهم : مائتان و خمسون دينار جزائري.

إسم المساهم : .....

الجنسية : Algérienne.....

العنوان : Jijel.....

يملك أسهم عددها :

بالأرقام : 25..... مرقمة من 8 900..... إلى 8 900.....

بالأحرف : Vingt Cinq Actions.....

مدفوعة بتاريخ : 99/ .../.....

و كل سهم من هذه الأسهم يحمل رقما مبينا على هذه الشهادة التي تخول له حق التمتع الكامل بها وفقا للقانون.

الرئيس المدير العام

عضو مجلس الأدارة

مجمع صيدال شركة مساهمة برأس مال قدره 2.500.000.000 دج. رقم التسجيل في السجل التجاري : 84 B 000 2
المقر الأجتماعي طريق الولاية رقم 11، الدار البيضاء، منافذة الجزائر الكبرى.

جدول الأسهم المتضمنة في هذه الشهادة				تسديد حصص الأرباح		تاريخ التحويل		
أرقام الأسهم		العدد	أرقام الأسهم		العدد			المرجع إلى الشهادة القديمة
من	إلى		ترحيل من	ترحيل إلى			تاريخ تحويل الأسهم	من الأسهم إلى
					27.7.2000	900,00		
					19.12.2001	500,00		
					30.08.05	100,00		
					30.08.05	225,00		
					30.08.06	600,00		
					30.07.06	500,00		
					30.07.06	500,00		
					07.11.10	500,00		
					07.11.10	275,00		
					07.11.10	275,00		
					07.11.10	875,00		
					10.05.2011	875,00		
					10.05.2012	875,00		
					10.05.2013	1000,00		
					10.05.2014	1000,00		
					10.05.2015	1000,00		
					10.05.2016	1000,00		
					10.05.2017	1000,00		
					10.05.2018	1000,00		
					10.05.2019	1000,00		
					19.04.2022	3137,5		
					25.04.2022	625		
المجموع			المجموع					

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق المعايير الخاصة بالقيمة العادلة في الجزائر وهذا من خلال عدة جوانب منها التعرف على مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة وعلاقة هذا الاخير لتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى محاولة الاجابة على مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الارضية المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وفي اطار محاولة تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج وصفي وتحليلي وذلك لمراجعة أدبيات الدراسة بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي باستخدام كل من المقابلة ودراسة تحليل وثائق المؤسسة، وتوصلنا في الاخير أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة للقياس والافصاح المحاسبي كما أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، كما نستنتج أن القياس بالقيمة العادلة يؤدي إلى الرفع من أسعار الأسهم.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، القيمة العادلة، المعلومة المحاسبية، IFRS13، الأسهم

Summary

This studyaims to know the extent to whichfair value standards canbeapplied in Algeria and thisisthroughserveral aspects , Includingindentifying the importance of the financialaccountingsystem’s adoption of the fair value model and the relationship of the latter to maximize the qualitative cgaracteristics of accounting information in addition to triying to answer the availability of the algerianaccountingevironmentground in order to achieve the objectives of the study.adescriptive and analyticalapproachwasused to review the studyliterature in a ddition to using the studymethod a case in the practicalsideusingboth the in terview and the study of the analysis of the instution’sdosunents. and weconcludud in the end that the economioinstutionslsted on the stock exchange apply the fair value modul for accountingmeasurument and disciosure, and the ere are obstacles and challenges thatmake the accountingonvironmentunsitab for the a .tplication of fair value and weconcludethat value measorement leads to raise stock price

Key words

.Anternationalaccounting standards, financialaccountingsysem, fair value IFRS13, stocks